کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی

بازرسی شد
۶-۳۷

۲۹۵۶

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب مجموعه از جمله شرح آداب البحث

مؤلف

جلد (۱۱۹۹) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۲۱۹۰۴

۴۱۹۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
	۱۱۹۹

۱۱۹۹

بازرسی شد
۳۷ - ۶

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب مجموعه از چند رساله آداب الحج

مؤلف

جلد (۱۱۹۹) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۲۱۹۰۴

۴۱۹۲

۲۹۵۶

خطی اهدائی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۱۱۹۹

۱۱۹۹

خط

كتابخانه مجلس شوراى ملى ١٣٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جل جنابه عن دارة نظر نفي صفاته والصلاة على الادلة التي ثم منع احكامها سيما محمد واله المجتهدين لاتمام الملة واحكامها وبعد فيقول الفقير المعتصم بفضل الله الباري حسين بن معين الميبدي اصلح الله تعالى شانهما وصانهما عما شانهما لما تكرر التماس بعض الاصدقاء ان اشرح الرسالة المشهورة في اداب البحث للفاضل الكامل والحكيم الكامل شمس الدين السمرقندي قدس سره فشرعت فيه وما رجعت الى اكثر كتب الفن مستعينا بمن في يده مفاتيح ابواب المنن قال الجوهري من محاسن النعم والمنال من اسماء الله تعالى ومن عليه منة اي امتن عليه فقال المنة تهدم الصنيعة فالظاهر انه اراد الاول والمراد منه ما للعبد بالنسبة الى مثله اذ المنعم هو الله لا غيره ولا غنى الحق بالنسبة الى العبد فغير مذموم فطوبى لمن ... وذلك في القران اكثر من ان يحصى وقال الراغب في تفسير المنة النعمة الثقيلة لو ارادوا الثقل مصدر ثقل يثقل ولا يبعد ان يراد

المراتب

المراتب الاربعة المشهورة للنفس الناطقة فان العقل كما يطلق على النفس الناطقة يطلق على ... في بعض النسخ والصلاة على واضع قواعد النقل اشارة الى الحضرة الذاتي ان كان انشاء الخطبة مقدما على تاليف ما في الرسالة والى الموجود في الخارج ان كان مؤخرا عنه رسالة في اداب البحث اراد به المناظرة وهو في اللغة التفتيش ويطلق كثيرا على ما ... الرسل على حكم نظري يحتاج اليها اي الاداب كل متعلم ليكون حافظة له في البحث عن الضلالة هو العدول عن الطريق السوي عمدا او خطاء ويسهل عليه طريق الفهم والتفهيم اي التعلم والتعليم ولعلك تقول ان الحفظ والتسهيل الى الاداب المشهور مع ان مراعاتها حافظة ومسهلة كما في المنطق ولذا اعتبروها في تعريفه فاقول لا شبهة في ان الحافظ والمسهل حقيقة هو الاداب والمراعاة شرط فمن لم يذكر قيد المراعاة لا حاجة للكلام الى توجيه وانما يحتاج اليه ذا ... اذ قيد بالغواية واسند والفعل الى الشرط شيء راشدة لا لاح الاته وهي وان كانت منه اولة تعالى تداولته الايدي اي اخذته يد مرة ويده اخرى بين المحصلين نقول حقق لا للاراد ... ما كانت منظومة من نظم اللؤلؤ اذا جمعته في سلك اي خيط

وما كانت مجموعة في عقد أي قلادة بالكسر فأوردت النظم منثورها أي متفرقها
وجمع مأثورها أي مرويها تحفة أي هدية للأخ العزيز ملك الصدور صدر
كل شيء أوله والأفاضل أي الأكابر شرف الدين عبد الرحمن أدام
الله بركته أي نماءها والزيادة فألهمت أي طلبت إلهام الصواب
أي الإلقاء في القلب بطريق الفيض بلا اكتساب واستفاضة من الحكيم الذي يعلم
الأشياء على ما هي عليه ويفعل الأفعال على ما ينبغي الوهاب هذا ناظر إلى الإلهام
كما أن الحكيم ناظر إلى الصواب وهي أي الرسالة مرتبة الترتيب في اللغة جعل
الشيء في مرتبته ولما كان ترتيب الرسالة باعتبار أجزائها ولكن التحقق ذلك
على عدة وجوه عين إليها وقال على ثلاثة فصول فلا حاجة إلى التضمين
الترتيب للاشتمال وهذا مثل قولك بيت الدار على طبقتين الأول
في التعريفات أي إيراد المعرفات لمعاني الألفاظ المصطلحة في الفن أو
المراد بها المعرفات ومثل هذا شائع الثاني في ترتيب البحث وهو مقصد
الفن الثالث في المسائل قالوا القضية من حيث يسأل عنها
تسمى مسألة ومن حيث تقع البحث فيها مبحثاً ومن حيث الطلب بالدليل
مطلوباً ومن حيث تستخرج من الحجة نتيجة وقد ذكر بعض المحققين أن
المسألة لا يلزم أن تكون نظرية بل قد تكون ضرورية فيورد في العلم إما
لاحتياجها

لا للاحتياج إلى تنبيه يزيل عنها خفاءها أو نسيان لمثبتها التي أخبر عنها وقد
وقد ذكرت ها هنا لاستعمال مقاصد الفن فيها توضيحاً لكل المقاصد ولا يخفى
أنه ما خرج شيئاً من الأمور التي ذكرها وكأنه قال ذلك باعتبار ما ردها
الفصل الأول في التعريفات أي نظره هي النظر فيه يتكلم بوجه ما
وهو مطلوع الأبصار ومع حركة النفس في المعقولات أي حركة ومع ملاحظة
المعقولات في ضمن تلك الحركة ومع مجموع الحركتين حركة النفس من المطلوب
المشعور به بوجه إلى المبادي وحركتها من المبادي إلى المطلوب المجهول بوجه آخر
ومع ملاحظة المعلومات في ضمن الحركتين ومع أول الحركتين ومع ترتيب أمور
حركة للقادر إلى المجهول ولا يخفى على ذي البصيرة أن ليس ما هاهنا ليس الأول
بقرينة قوله بالبصيرة فإن البصيرة للعقل كالبصر للعين وليس الثاني
وليس الثاني والثالث بقرينة قوله في التسمية إذ أي لا تصلح فيه للحركة ولا
الرابعة الأخيرة بقرينة قوله في التسمية وقوله من أجناس لا أن المانع إذا
اقتصر على مجرد المنع لا يطالبه بأجر في تلك المسائل وقد حمله بعضهم على الحركات
الحقيقية الحقيقية وقد لا يرد عليه ذلك إذ لا بد للمانع من حركات
المنع واردا وغير وارد وإن كان واردا فمنع أي منع بعض المقدمات
الأوليات والمسلمات لا يتوجه عليها المنع وأقول فيه تحكم لا

لا اولا فلانه ان اراد بالحركات التخييلية حركة النفس في المحسوسات
فلا نسلم انها تسمى نظرا في عرفهم بل هو حركتان حركة النفس
في المعقولات فكرا ونظرا وحركتها في المحسوسات تخيل مع ان هذا المعنى
غير ملائم للمقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وان اراد بالحركات
الحركة العينية المحسوسة كما هو حال الموقف لضبط الفكر عليها فقد اثرنا
اي ما يمنع منه ولا ثانيا فلانا لا نسلم انه لا بد للمانع من الحركات
التخييلية اذ له ان يمنع المقدمة الاولى التي ذكرها المعلل قبل الشروع
في تقرير الثانية وقد يكر على الشقات بالنقض واقول لا نسلم ان النظر
وارد بهذا المعنى ولا نسلم ان البعض جعلوا النظر مجرد التوجه الى المطلوب
الادراكي اذ وقع الاختلاف في ان تحصيل المجهول هل هو بالمعلومات
السابقة او بمجرد التوجه اليه بناء على ان المبادي عام للبعض مختص
توجهنا الى المطلوب افاضة من عند ان المجهول فان في ذلك التسامح
بمعلومات سابقة مع قطع النظر بالدليل جعل النظر ترتيب المجهول
بمعلومات سابقة وحدها في جعله مجرد التوجه ولا شبهة
في ان مذهب الكاتب هو الحق هو الاول فان النظر عند
هم لا يكون بمعنى التوجه فقد يقال يلغم لصدق التعريف على
مجرد تقرير الدعوى وعدم تسليمها والجواب ان النقاش المدعي
لا لاظهار الصواب

لا لاظهار الصواب انما يكون مع الاستدلال ويمكن ان الكاتب يقصد بان المراد
في المناظرة قوله في المناظرة جانبا المعلل والسائل لكن القائل بهذا يحكى
فسر المناظرة بالنظر بين الجانبين في النسبة الحكمية او الا انه
او الا انه بين الشيئين اي الموضوع والمحمول او المقدم والتالي وان
بين المعلل وقوعها او لا وقوعها وينقض السائل او يمنع فان قلت في المناظرة
في المناظرة راجع الى منع الدعوى ولذلك تقول هذا ممنوع اذ يمكن ان
يقرر المعلل الدعوى ويستدل عليها ويسلم السائل دعواه ويناقش في دليله فان
قول القائل انه لا مناظرة ههنا ولو سلم فيمكن ان يقال المراد بالنسبة اعم من
النسبة الملحوظة في جانب الدعوى او في مقدمة دليلها لاظهار الصواب وان كان
لغرض اخر او لم يكن ولو اظهر الصواب او لا وقد اضطراب كلام
المحشي في هذا المقام فقال لاظهار الصواب اعم من ان يكون من احد الطرفين
او كليهما ثم قال يجب ان يكون داخل الكلام للنظر الذي هو الذي يلزم
في الكلم لانه ليس المراد به مطلق الادراك ولا لا يتعرض التعريف بالتعريف
ولا يناسب حمله على التصديق مطلقا قرينة قوله لاظهار الصواب اي التي هي
في العلم بها الظن بوجود المدلول فانه ان يحمل على التصديق اي اليقيني

تعريف الارادة ... نفي الغرض ... لا ... ان ... ديلم

وما وجه في كلامهم من ان المراد بالعلم في تعريفه هو التصديق مطلقا سواء كان يقينيا
او غيره فمبني على انهم لما طلبوا الدليل على العمل يطلقونه ليشمل الاعم من القطعي والظني وغيره
بشيء اخر اي الطريق النظر والاكتساب بان يتحرك الذهن من المطلوب شيئا فشيئا
في وجه الى المبادئ ثم منها اليه مجهولا من وجه اخر والقرينة اشتهار ان الدليل
من طرق الفكر فلا ينتقض التعريف بالقياس المركب في القضايا الكسبية وفي
قضايا قياساتها معها فلا حاجة الى التزام ان المراد شيء اخر لا يكون
مما في اللزوم ولا حاجة الى التزام ان يكون كل فصل دليلا كيف لا يتأتى
لا يسع احدا انه يمكن الظاهر التعريف لا ينطبق الا على الشكل الاول والقياس
الاستثنائي ليتم اذ اللزوم بين للعلماء منحصر فيه ولا يتأتى في الاشكال فلا لزوم فيها
الا بيان للعلوم وابو المدلول هنا خارج عن التعريف وقد وقع في عباراتهم
العلم بوجود المدلول وعدل المصنف عنه لئلا يناقش بان تعريف
في الجلاء والخفاء ولا يصير محتاجا الى الدقة او بان التعريف لفظ الامارة
اي التي يلزم من العلم بها الظن هو التصديق العاري عن الجزم بوجود المدلول
اي وقوعه ومطابقته لنفس الامر فيشمل ما يلزم من العلم به الظن بعدم الامر
وقد يعتذر عنه بان له ايضا العدم وجودا في الذهن وفيه بحث اذ الامارة
يوجب الظن بالعدم لا بوجود العدم في الذهن وقد يناقش بان ذكر
المدلول ههنا غير ملائم ويمكن توجيهه بان المراد معناه اللغوي او يقال هذا

[illegible]

مبني على ان الامارة قد تطلق على الاعم اي القطعي والظني كما مر واعلم ان الدليل في عرف
الاصوليين هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وقالوا المراد من قولنا
فيه في نفسه وفي صفاته واحواله فيشمل كلا من المقدمات التي من شأنها اذا
رتبت ادت الى المطلوب الخبري والمفرد الذي من شأنه انه اذا نظر في احواله
اوصل اليه كالعالم بالنسبة الى وجود الصانع وهذا التفسير يتناول الامارة
في عرفهم وهي التي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى الظن بمطلوب خبري كالنار
لوجود الدخان وربما قيل هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم بمطلوب
خبري واريد بالعلم المتعلق اي اليقيني فلا يتناولها فهي في عرف المعقول
هو قولان فصاعدا يكون عنه قول اخر وهذا ايضا يتناول الامارة
وربما قيل قولان فصاعدا يستلزم لذاته قولا اخر فيخرج الامارة
ويختص بالبرهان وهو المؤلف من المقدمات اليقينية فان غيره لا يستلزم
لذاته شيئا فانه لا علاقة بين الظن وبين شيء يقتضي ذلك والا لما بحث
يمتنع تخلفه عنه لانتفاء الظن مع بقاء سببه كالغيم الرطب يكون
امارة للمطر ثم يزول ظن المطر بسبب من الاسباب مع بقاء الغيم الرطب
ولا يخفى عليك ان التعريف الذي ذكره المصنف للدليل انما يصح على اصطلاح
المعقوليين لا على اصطلاح الاصوليين لانه يصدق على القياس الذي هو مصطلح

الميزان

الميزان مع انه ليس بدليل عندهم مع انه لا لزوم بين الدال والمدلول
في عرفهم الا بان تاويل ولا تعريف الامارة فلا يصح اصلا لا عند المعقو
ليين فلان الامارة عندهم غير اليقينية قطعا ولا عند الاصوليين
فلانه لا لزوم في الامارة عندهم وانهم لا يلزم منه في عرفهم ان يكون
يقينية وعلى تقدير صحته عندهم يكون تفسيرا للدليل مع اصطلاح
المعقوليين وتفسيرا للامارة مع اصطلاح الاصوليين ولا يخفى هذا
لا يخفى على ركاكة وما يتوقف عليه وجود الشيء اي الخارجي اي وجوده
الذي هو مظهر لاثاره ومصدر لاحكامه المطلوبة منه كالاضاءة والاحراق
للنار يسمى وجودا عينيا واصليا ويقابله الوجود الذي لا تترتب عليه
تلك الاثار والاحكام ويسمى وجودا ذهنيا وظليا وغير اصيل
ان كان داخلا فيه يسمى ركنا كالقيام للصلوة وان كان
خارجا فان كان مؤثرا في وجوده موجدا اياه يسمى علة
كالصانع بالنسبة اليها والا فشرطا كالطهارة فيكون العلة
الفاعلية منه واصطلاح المعقوليين مع خلاف هذا فانهم قالوا
العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء وهو اما داخل فيه او خارج والداخل
اما ان يكون الشيء به بالفعل او بالقوة والاول هو العلة الصورية
والثاني هو العلة المادية والخارج ان كان مؤثرا فيه فهو
العلة

العلة الفاعلية وان كان مؤثرا في مؤثريته فهو العلة الغائية
وان لم يكن هذا ولا ذاك فان كان وجوديا فهو الشرط والا
فارتفاع المانع والعلة التامة لوجود الشيء جملة ما يتوقف
عليه وجود الشيء قيل فيه اشعار بلزوم التركيب فيها وليس بلازم لجواز
ان يصدر جوهر بسيط من فاعل بسيط لا بقصد لغاية ولا يتوقف تاثيره فيه
على شرط ولا يتصور هناك مانع فتكون العلة التامة بسيطة والجواب
ان الحال المعلول شرط في تاثير العلة فالتركيب لازم جزما وقد يطلق العلة التامة
على الفاعل المستجمع لجميع ما لا بد منه في التاثير ثم اعلم ان اعتبار العلة التامة
مع ما ذكرت انما يلائم عرف المعقوليين التعليل هو بيان علة الشيء
اي ما يكون واسطة في اثبات الحكم سواء كان هناك واسطة في الثبوت
في نفس الامر اولا وسواء كانت الواسطة في الاثبات عين الواسطة
في الثبوت وذلك في البرهان اللمي اولا وذلك في البرهان الاني هذا
حاصل ما ذكره بعضهم وقال بعض الافاضل كالمحقق الدواني القطعي ويسمى
لا اره فقد خص بعضهم التعليل بالاول بان يكون الاستدلال فيه من العلة الى المعلول
مع العلة ويسمى هذا برهانا لميا ويسمى عكسه تعليلا وربما يسمى الملازمة
قياسا والاستلزام والتلازم والاستلزام كلها بحسب اصطلاحهم بمعنى واحد
ولك

ولعل المستلزم انما يقال بالنسبة الى المجموع اي بان يكون كل منهما لازما للآخر والآخر مستلزما له
مخصوص باللزوم واللزوم باللازم اي كون الحكم كانه مبني على ان الملازمة
بين المفردات غير معتبرة في هذا الفن والمطلق الحكم مع اللازم والملزوم
في الشرطية محل مناقشة بعضها للآخر والحكم الاول هو الملزوم والثاني
هو اللازم وقد يقال لوازم شيء اشياء لزم لزومه اياه وكذا لزوم لزومه
ولهذا استقل الالزامات واللازم جواز الانفكاك بين اللازم والملزوم وان يجب
بان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية ولما كان تحققها بحسب اعتبار العقل يترتب
سلسلتها بحسب اعتبارها العقل فينقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار وفيه
بحث لانا نعلم بالضرورة ان كل لزوم لازم في نفس الامر وان فرض
ان لا وجود للعقل واذا كان كل لزوم لازما في نفس الامر كان متحققا فيها
فان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له فان كان هذا الثبوت
بحسب نفس الامر كان المثبت له ثابتا في نفس الامر وان كان بحسب الخارج كان
المثبت له موجودا في الخارج فهو لم يتحقق اللزوم في نفس الامر لم يكن لازما في نفس الامر
واما ان اللازم لما وقع به المحمول في قولنا اللزوم لازم في نفس الامر وقع
موضوعا له وصحة الحكم في نفس الامر وان لم يقتض وجود ... المحمول وثبوت
نفس الامر لكنه يقتضي تحقق [illegible] بحسب نفس الامر فلزم تحقق جميع اللزومات

فانه ... السلسلة بانقطاع العقل [illegible] نسخه

الغير المتناهية

الغير المتناهية في نفس الامر فيكون التسلسل في الامور المتحققة في نفس الامر لا في الامور
الاعتبارية المنقطعة بانقطاع الاعتبار والدوران هو ترتب الشيء على الشيء
الذي له صلوح العلية بالنسبة الى الشيء الاول ترتبا دائما او اكثريا وقد انما
ترك المصنف هذا القيد لان صلوح العلية لا يكون الا اذا كان الترتب الاكثري لا
فتم اما وجودا فقط كترتب الاسكار على الخمرية او عدما فقط كترتب جواز
الصلوة على الطهارة او وجودا وعدما معا كترتب وجوب الرجم على
الزنا والمحصن والشيء الاول هو الاثر والثاني هو المدار
والنسبة بينه وبين الملازمة الكلية اي العموم من وجه لاجتماعهما في قضايا
متلازمة يصلح احدهما ان يكون علة للآخر وصدقه بدونها في
الترتب الاكثري كما في الاسهال بالنسبة الى شرب السقمونيا وبالعكس
في استلزام المعلول العلة لعدم صلاحيته علة المعلول لعلته وقيل انه
اخص مطلقا من مطلق الملازمة الشاملة للكلية والجزئية لان بين كل امرين
حتى النقيضين ملازمة جزئية اذ قال بعض الفضلاء ان صدق احد الامور
الثلثة واقع قطعا اما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم انتاج الشكل الثالث
في الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة بين كل امرين كانا
وذلك لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذاك هو الامر الاول وان

استلزمه

استلزمه فان لم ينتج الشكل الثالث فذاك هو المراد لانه اذا
وان انتج فقد انتظم قياس من الثالث منتج للملازمة الجزئية بين اي
شيئين كانا ولو كانا نقيضين بان يقال كلما ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما
وكلما ثبت مجموع الامرين ثبت الاخر فقد يكون احد الامرين ثبت الاخر اذا ثبت م
والمقصود من هذا الكلام انه اذا كان اللازم احد الامور المتعين وليس
التلازم الجزئي بين كل شيئين حتى النقيضين اقرب الامور لشدته الى
الوقوع فكيف يحكم به   والمناقضة وتسمى نقضا تفصيليا ومنعا ونقضا
وهي طلب الدليل على ما تسميه المقدمة وغيرها كالنحو اي منع مقدمة الدليل
كلها او بعضها مع التعيين والمراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الدليل مما يتاثر
المادة او الصورة   والمعارضة اي اقامة الدليل على خلاف اي
منافي ما اقام الدليل عليه الخصم سواء كان نقيضه او مستلزما لنقيضه
فلا يحسن التخصيص بالنقيض كما فعله بعضهم ودليل المعارض ان كان
عين دليل المعلل الاول يسمى قلبا والا فان كان على صورته يسمى
معارضة بالمثل والا فمعارضة بالغير هذا وفي التلويح ان المعارضة
في الحكم اما ان يكون بدليل المعلل ولو بزيادة شيء عليه وهي معارضة
فيها معنى المناقضة لا المعارضة من حيث اثبات نقيض الحكم ولا المناقضة
من حيث ابطال دليل المعلل اذ الدليل الصحيح لا يقوم
على النقيض

على النقيض فان قلت في المعارضة تسليم دليل الخصم وفي المناقضة انكاره
فكيف هذا قلت يكفي في المعارضة التسليم من حيث الظاهر بان لا يتعرض
للانكار قصدا فان قلت في كل معارضة معنى المناقضة لان نفي
حكم الخصم وابطاله يستلزم نفي دليله لاستلزامه له ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم قلت عنه تعالى بالنظر اليه البيان ... الاجمال
ان يكون الابطال ودليل المعارض بالدلالة اذا اتجه اليه منع دليل
المعارض ان كان مع نقض الحكم بعينه فقلب وان كان مع ما يستلزمه
فعكس ولا ان يكون بدليل اخر فهي المعارضة الخالصة اي كلام مردود فهو
منه ان المناقضة والنقض باصطلاح اهل النظر غير المناقضة والنقض
باصطلاح الاصوليين والنقض وتقييده بالاجمال لانه
منع مقدمة غير معينة من الدليل   انه منع الدليل لاجل
تخلف الحكم المدعى عن الدليل في بعض الصور او لاجل
استلزامه المحال ولا يرد النقض بالمعارضة على سبيل القلب لانه ليس
فيها منع الدليل فالحاصل ان دليلك وان دل على مطلوبك
لكن عنه ما ينفيه وهو هذا الدليل بعينه فانه ثابت فيه انه
ان لغيره او تحالف النقيض بان يقال دليلك هذا يتخلف عنه
الحكم

الحكم لا يمكن اثباته على نقض الحكم وقد يجري المعارضة والنقض في المعرف ايضا
كما يأتي والمستند والسند ما يكون المنع مبنيا عليه اي المناقضة
عليه ومؤيدا له بسببه الفصل الثاني في ترتيب البحث قد ذكر بعضهم

الفصل الثاني

لتوجيه المقام ان للبحث اجزاء ثلثة مرتبة المبادي وهي الاعلام
والاوساط وهي الادلة والمقاطع وهي القضايا التي ينتهي اليها الادلة
من الاوليات والمسلمات اقول الظاهر ان الترتيب المذكور
انما ليس باعتبار هذه الامور بل باعتبار كلامي المعلل والسائل اذا
شرع المعلل اي في الوظيفة بالتعليل وقد يتغير في تقرير الدعوى
والمذاهب فلا علينا في التغيير فلا يتوجه عليه المنع باعتبار الحكم
المعقول والمراد بالمنع هاهنا هو المعنى الاعم لان ذلك
بطريق الحكاية لا يتوجه عليه المنع باعتبار صحة نقله اقول على
تقرير ان انحصار قوله قال المتكلمون ان العالم حادث ان
هذه القضية مقولة لهم فالحكم الظاهر عنها هاهنا هو اسناد المقول الى
هذه القضية لا غير فلا يتوجه عليها المنع الا باعتبار هذا الاسناد ولا
الحكم الذي في العالم حادث فقد طرح المتكلم لا عنا فلا يتوجه المنع
على المقول الا اذا ادعى المقول وانما يتوجه
المنع باعتباره لانه الموضوع في قضيتنا

سط دعة

سطه وعنه نهض اي اقام ما اقامه المعلل على ما ادعاه قال
اقول كانه اراد في الوظيفة والمنع سواء منع بالنقض او بالمنع المجرد
في الدليل صلاة فانه لا ان لم يتبعه في شيء من المقدمات او الدليل
او الدليل صلاة فان لم يتبع ظاهرا ان لم يحقق الى طرفه وان منع
فاما ان يمنع قبل تمام الدليل اي النقض ان يمنع المقدمة
من مقدمات الدليل او كلها على التفصيل لان هذا التشقيق شاره الى التخصيص
وهي لا يجب ان يكون قبل تمام الدليل بل قال بعضهم الاحسن ان
يتوقف حين تقرير المعلل مجموع مقدمات الدليل ثم هو الا
يقول على مقدمة من مقدمات الدليل او اكثر على التعيين او
يمنع بعد تمام الدليل على في ابطال او لم
شيئا من المقدمات على التفصيل وهذا التشقيق شاملا النقض الاجمالي
والمعارضة فان منع مقدمة من مقدمات الدليل او اكثر على التعيين
فاما ان يقتصر على مجرد المنع او لم يقتصر فان لم يقتصر فاما ان يذكر
المستند او لم يذكر السند بالقول بغيره والسند كالقول
لا نسلم لا يجوز ان يكون كذا او لقول لا نسلم لزوم ذلك وانما يلزم
ان لو كان كذا او هو ممنوع وكان الاول ناظرا الى الحكمة
والثاني الى الشرطية واعلم ان منع السند المنع غير مفيد اصلا

لو اكان السند لازما للمنع اولا اذ لا يلزم من منع اللازم نفي الملزوم
وانما المفيد نفي سند المنع بالدليل او التنبيه اذا كان السند لازما
للمنع لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فلو اتى المعلل بنفي السند
فلا بد ان يبين انه لازم للمنع حتى يسمع منه وذلك المنع احد
المناقضة التي عرفتها وان لم يقل سنده ابل يستدل بدليل
على انتفاء تلك المقدمة الممنوعة الفرق بين الصورتين ان
السائل في الاولى لا يحكم بنقيض حجة المعلل جزء دليله غاية ما في الباب
ان لا يسلم ذلك وفي الثانية لا يكتفي بان لا يسلم ذلك بل يحكم الخ
بنقيضه ويستدل عليه فذلك الاستدلال يسمى غصبا
لان حق السائل انما هو مطالبة الدليل والمنع فترك ذلك واخذ
منصب المعلل وهو غير مسموع عند المحققين اخلافا للكثيرين
العميدي لا يستلزامه الخبط في البحث وهو ظاهر قال المصنف في شرح المقدمة
لزوم الخبط لوجهين الاول ان المعلل مادام في التعليل يكون التعليل حقيقة
لم يعلم حقيقة دليله ادف وليس للسائل الا طلب حقيقة — حقيته م
دليله فاذا غصب التعليل فقد فات الغرض الثاني اذا جوز
ذلك فالمعلل قد يغصبه ايضا في دليله والسائل الغصبة كذلك فيلزم
بعد ما عما كان فيه وضلالها عما هو طريق التوجيه واقول

توجيه الوجه الاول

توجيه الوجه الاول انه ان اريد ان المعلل مادام في التعليل يكون
التعليل حقيقة مطلق فمم لجواز المعارضة في جزء الدليل او الاستدلال المعلل
على الجزء كما سيجئ وهذا جزء المدعى مع انه يجوز ان يكون الاستدلال
الى نفي بعد تمام دليله وان اراد ذلك مع شئ ما خلاه مادة
النقض بقرينة ذكره بعد هذا فيرجع الدليل الى عين الدعوى
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد ان المعلل مادام بصدد التعليل
بالنسبة الى شئ يكون التعليل حقيقة مسلم اي ليس للخصم ان يستدل
على انتفاء ذلك الشيء وتلك المعارضة لا تمكن الا بعد التمام السند لا
على مقدمة اصل الدليل فهو بعد الفراغ عن التعليل بالنسبة الى تلك المقدمات
لا يكن يرد على الثاني انهم جوزوا ان يعارض السائل في مقدمة من مقدمات
المعلل ثم يعارض المعلل في مقدمة من مقدمات السائل وهكذا الى
ان ينتهي البحث الى افحام المعلل او الزام السائل وفي تسليم ان
الصورة التي ذكرها الغصب العدم هذه نعم فهذا توجيه هذا الى تلك
الاستدلال بعد اقامة المعلل الدليل على تلك المقدمة لان المعارضة
يجري في مقدمة الدليل ايضا كما سيأتي ذكره وان منع بعد تمام
الدليل فذلك المنع الى المسموع المقبول منه على قسمين فاما

فاما ان لا يتم الدليل بعد التمام وحاصل كلامه ان في الدليل خللا
بناء على تخلف الحكم عنه في شيء من الصور او نحوها، مع استلزامه
المحال او يسلم الدليل ظاهرا بان لا يتعرض لذلك الخلل
ويمنع المدلول ويستدل بما ينفي ثبوت المدلول اي بما يدل
على ما ينافي المدلول المطلوب والقسم الاول هو النقض الاجمالي والثاني
هو المعارضة فعلم ان النقض وهو منع مقدمة الدليل التفصيلي اما بالدليل
اما النقض التفصيلي وهو المناقضة المذكورة او اجمالي وهو الذي سماه سابقا
بالنقض وتوجيهه اي النقض الاجمالي ان يقال ما ذكرتم من الدليل
غير صحيح لتخلف الحكم عنه في تلك الصورة او لاستلزامه المحال واما المعارضة
فطريقها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت المدعى
لم يقل وان ثبت لكن لا يلزم ثبوت المدلول عنده لكن عندنا ما
ينفيه اي يثبت ما ينافيه فان قيل ينبغي ان لا يكون المعارضة
من اقسام المعارضة لان مدلول الخصم قد ثبت بتمام دليله فلا يرد
في المعنى نقض لتمام الدليل ولفساد شهادته حيث قوبل بما ينفي ثبوت
مدلوله واذا شرع المعارض في الدليل يصير المعلل سائلا كما
ثمه وبالعكس والمعارضة والنقض الاجمالي مما يأتيان اي يتوجهان
في دلائل مقدمات الدليل كما ياتيان في اصل الدليل

وانما لم يتعرض للنقض التفصيلي مع انه ايضا ياتي فيها لان الغرض من هذا الكلام
توطئة لتسمية المعارضة والنقض الاجمالي في اجزاء الدليل بالنسبة الى الدليل
لما يذكره من الاقسام وذلك المذكور بالنسبة الى تلك الاجزاء التي وقع
الكلام فيها بالقول معارضة ونقضا اجماليا وبالقياس الى المجموع الى آخره
ونقضا على المعارضة ان كان معارضة ونقضا تفصيليا على
طريق الاجمال ان كان نقضا اجماليا ووجه التسمية بالثاني نقضا
والنقض النقض ان ذلك منع مقدمة معينة من الدليل ولا وجه لتفسيرها
بالقيد في المذكور في عبارة المطول واعلم ان التعريف قد يطلق على
ما يقصد به تحصيل صورة غير حاصلة ويسمى تعريفا حقيقيا وهو قسمان
الاول التعريف بحسب الاسم وهو ما يقصد به تصور مفهوم غير معلوم
الوجود في الخارج سواء علم عدمه اولا فاذا علم مثلا مفهوم الخفاش مطلقا
واريد تصوره بوجه الكمال فالحاصل تفصيل مفهومه باجزائه كان ذلك
حدا له اسميا وان ذكر في تعريفه عوارضه كان ذلك رسما له اسميا
والثاني التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يقصد به تصور حقيقة معلومة الوجود
في الخارج وكذا نحو القسمين الذي [illegible] عليه منع لان المقصود بها
بمنزلة النقش لكن في ذهنك صورة مفهوم او موجود فانه اذا
قال مثلا الانسان حيوان ناطق لم يقصد به ان يحكم على الانسان بكونه

حيوانا ناطق بدل الافراد بذكر اللازم ان توجه ذهنك الى معرفته
بوجه ما ثم شرع في التصوير بوجه اكمل فحكمت بان الحد والمحدود حكم
حتى يمنع فلا يصح ان يقال لا نسلم ان الانسان حيوان ناطق فان
ذلك يجري مجرى ان يقال للكاتب لا نسلم كتابتك نعم يصح
ان يقال لا نسلم ان هذا حد للانسان او ان الحيوان جنس له او
الناطق فصل له الى غير ذلك فان هذه الدعاوى صادرة عنه ضمنا
وقابلة للمنع واذا اريد دفعه صعب جدا في الحقائق الموجودة
لتعسر التمييز بين ذاتياتها وعرضياتها لتعسراتها ما واصلا
الى حد التعذر فان الجنس تشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة
وقد صرح الشيخ الرئيس به لذلك سهل ذلك في المفهومات الاعتبارية
فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا
فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له وايضا توجه
على المعرف النقض بان لا يكون جامعا او مانعا والمعارضة كما اذا
قيل العلم صفة يصح من الموصوف بها احكام الفعل فقال هذا معارض
بانه الاعتقاد المقتضي لسكون النفس وقد يطلق على تفسير لفظ غير واضح
الدلالة على معنى بلفظ واضح الدلالة عليه ويسمى تعريفا لفظيا كقولك الغضنفر
الاسد ولا يراد به افادة تصور غير حاصل بل تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر
من بين

من بين ساير المعاني ليلتفت اليه ويعلم انه موضوع بازائه فمآله الى التصديق
ويكون قابلا للمنع ويدفع بمجرد النقل او دعوى استعمال هذا وقد يقال
في التعريف اللفظي انه افادة صورة غير حاصلة اذ يعلم به ان المفهوم
الاسد قد وضع بازائه لفظ الغضنفر الذي قد يتصور عنه ما مفهوم الاسد
لصورة لم يتصور بها قبل وما ذكرنا من تعريف التعريف بحسب الاسم والتعريف
بحسب الحقيقة هو الذي ذكره العلامة الشريف في شرح المواقف والفرق بينهما
على ما صرح به في حواشي شرح التجريد ان التعريف بحسب الحقيقة تحقيق صورة
ما علم وجوده في الخارج اما بالكنه او بوجه ما والتعريف بحسب الاسم تحقيق
صورة ما لم يعلم وجوده والحق ان بينهما فرقا اخر ذكره العلامة التفتازاني
في التلويح وهو ان التعريف الاسمي بالنظر الى المفهوم الذي هو متعقل
الواضع عند الوضع والتعريف الحقيقي بالنظر الى الحقيقة الثابتة فلو كان المفهوم
الذي هو متعقل الواضع عينها لاتحد التعريف الاسمي والحقيقي الا انه قبل العلم
بوجود الشيء يكون اسميا وبعده ينقلب حقيقيا وقد ذهب اليه المحقق الرازي
في شرح المطالع بل العلامة الشريف في حواشي شرح المواقف حيث قال
اسم كل علم موضوع بازاء مفهوم اجمالي فان فصل في تعريفه ذلك المعنى
نفسه كان حدا له بحسب الاسم وان بين لوازمه كان رسما له بحسب الاسم فقط

الموسوم له لكن العلم مميزه عن غيره واما حده الحقيقي فانما هو
بقدر ما يحصل به حضور الصورة بالمتعلق بها وقد علم منه ان المراد
بالمفهوم في التعريف الاول هو التعقل الواضح ووضع الاسم بازائه
والمفهوم من كلام الشيخ في الشفاء ان الفرق منحصر في الاخير حيث
قال يوضع في التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجودها من بعد
وكان حدا بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار الحد
ليس بحسب الاسم فقط وفيه بحث لما ذكرناه ان التعريف الحد الا
انما هو بحسب الاسم والحقيقة اثباته ان كانت على ما هو التعقل الواضح
ووضع الاسم بازائها فتعريفها بحسب الاسم تعريفها بحسب الحقيقة والا
فهما متغايران هذا والمذكور في التلويح وشرح شرح المختصر ان التعريف
بحسب الاسم شامل لما سميناه تعريفا بحسب الاسم وما سميناه تعريفا
لفظيا هذا كله ادب من طرف السائل واما ما هو من وظائف المعلل فان اثبت
تحقق المناظرة بالفعل واما من طرف المعلل فاذا منع السائل مقدمة
من مقدماته دليله او اكثر فلزم عليه دفعه اي دفع المنع اما بدليل
على المقدمة الممنوعة ان كانت كسبية ويسمى مثاله او تنبيه
عليها ان كانت ضرورية وقيل عليه هذا في المنع بدون السند
المساوي والا فيجوز للمعلل دفع المنع باثبات مساواته للسند وابطال

فاقول مجموع ما الاثبات والابطال دليل على المقدمة الممنوعة
كما يقول المعلل العالم حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث
فيمنع السائل الصغرى فيقول المعلل لان فيه التغيرات في الحركات
والاثار المختلفة كل واحد منها بحسب الاحوال ووجه التقييد بانه الاثار
من مجرد قيام الامور المختلفة بشيء التغير في ذلك الشيء لجواز ان يكون
كل منها قديما بلا خلاف قيام امر واحد مختلف فانه موجب التغير المتحد
قطعا والى الثاني المعلل بدليل على المقدمة الممنوعة بالنسبة
الى دليل احد الدعوى فاما ان يمنعه السائل ثانيا كالمنع الاول
الاول او يسلم فان منعه فالدفع المذكور باقي فيه الى الاول
الثاني في المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي هذا مبني على ان المعارضة
ما فيه الدليل وقد عرفت توجيهه وكذا الحال باقي كلها
الى ان المعلل بدليل ثالث ورابع فصاعدا حتى ينتهي الى الحجة
الى الزام السائل بان لا يكون له سبيل الى المنع او افحام المعلل
وعجزه عن اثبات المطلوب لان المعلل ان انقطع عن دفعه
بالمنع اي منع الدليل وهو النقض او المعارضة او الدحاب او المعارضة
فحصل الافحام والا اي وان لم ينقطع فلا بد من ان ينتهي الى دليل

الى امر ضروري القبول للسائل سواء كان بديهيا او كسبيا او حقا او باطلا
او لا ينتهي اليه فان كان الاول يلزم الالزام وان كان الثاني
يلزم الافحام لانه حينئذ اي اذا لم ينته البحث الى امر ضروري القبول
لا ان لا ينتهي اصلا وتسلسل التعليلات المتعلقة بادلة غير متناهية
بعضها ببعض فيه فمع ما قيل من ان التسلسل الذي ذكره انما يلزم لو
استدل بالعلة على المعلول وهو ممنوع لجواز ان يستدل بالمعلول على العلة
من طرف المبدأ اي العلة فان قلت لم ذكر هذا القيد وقد ذهب
في المصنف اي ان التسلسل ممتنع مطلقا سواء كان من جانب العلة
او من جانب المعلول او من غيرهما قلت هو بيان للواقع او
بناء الكلام على ما هو مختار عنه الكل وقد يقال انما يلزم التسلسل
اذا منع السائل دليل المعلل بطريق المناقضة وان تم المعلل دليله
على المقدمة الممنوعة وهكذا الى غير النهاية لا اذا عارضه السائل
او نقض اجمالا ومنع المعلل مناقضة او معارضة او نقضا اجمالية
فتوقف للاحد الآخر مع هذا المنع غير ظاهر فانه يجوز ان
ان يكون هذا المنع مقبولا لا لان الدليل لا يلزم منه التوقف
واجيب بان المعلل اذا دفع المعارضة والنقض فان [illegible]
الى [illegible]

السائل الدليل الذي صار لما عنها فلزم التسلسل قطعا والا فقد
انتهى البحث الى امر ضروري القبول واقول فيه بحث لان
المعلل اذا دفعها يجوز ان يرتكب السائل مرة ثانية معارضة
او نقضا ثم اذا دفع المعلل يرتكب السائل مرة ثالثة مثلا او منعها
وهكذا فلا ينتهي البحث الى امر ضروري القبول وقد يقال لم لا يجوز
ان يسأل السائل لا الى آخر كل منه السائل في مقدمات دليله ودفع المعلل
لا يلزم التسلسل اصلا لان تلك الادلة لا يتوقف بعضها على البعض
واقول هذا الاختيار لا يضرنا اذ المقصود وهو لزوم الافحام
لازم في الفضل لان اثبات الامور الغير المتناهية ممتنع لا لان المناظرة
وهو متناهية محال سواء ترتبت تلك الامور او لا او ينتهي
ينتهي الى امر غير ضروري القبول وعجز المعلل عن الدلائل الثاني
ظ انه افحام المعلل والاول محال لما بين في موضعه وتقدير
تسليمه اي تسليم بطلان التسلسل يلزم افحام المعلل في الفضل لانه
لا يمكنه اثبات امور لا نهاية لها في اثناء المناظرة وهو
بيان المناظرة ولعلك تقول عجز المعلل عن الدليل هو انقطاع
كلامه فكيف يصح ان يجعل قسما وقسيم الانقطاع فاقول

فاقول يمكن توجيهه بان المراد بالانقطاع في قوله لان المعلل
ان انقطع بالمنع هو الانقطاع في اول البحث فلا يجدي
والمناسب ان يقال لان المعلل لا يخلو من ان ينتهي ادلته
الى امر ضروري القبول او لا الى اخر الكلام فانه كاف في تقرير
المرام ولا حاجة الى التزام بان الانقطاع وعدمه كلاهما لا يخفى

تنبيه قد جرت العادة بان لا يجعل التنبيه عنوانا
الا لما كان يعلم قبل اجمالا فيه من الفصل والابحاث السابقة
في ان النكتة المذكورة ههنا كذلك فيما قبل ولعله اراد
بجعله عنوانا لها التنبيه على انها مما ينبغي ان يعتنى لقربها الى
الذهن منع المقدمة من الدليل فهو لا يضر المعلل الا ان يكون
انتفاء تلك المقدمة مستلزما للمطلوب الذي يستدل عليه كما ان
ثبوتها مستلزم له وحينئذ يجوز ذلك المنع ان يرد على
المعلل بان يقول ان كانت تلك المقدمة ثابتة غير ممنوعة
تم دليلك في الدليل وان لم يكن ثابتة يلزم المطلوب ايضا
لان انتفاءها يستلزمه ويستدل بمثل تلك المثلة لهذا
[illegible] وننبه عليها ان شاء الله تعالى وتمثيل بعض ما ذكر

في برهان مسئلة

في برهان مسئلة التوضيح مسئلة العالم اي ما سوى الله تعالى مفتقر الى
المؤثر اي الموجد له لان العالم محدث اي مسبوق بالعدم كما
مر الكلام فيه او يلزمه الحدوث سيما انه اي والفرق بينهما
ان الذاتي هو المسبوق بالغير بحسب الذات والزماني هو المسبوق
بالعدم بحسب الزمان وانما لم يقيد المحدث بالزماني لان
المتكلمين لا يعتبرون الحدوث الذاتي والحادث انه ايضا وكل محدث
فله مؤثر اي مفتقر اليه ينتج ان العالم له مؤثر واختلفوا في
ان افتقار الممكن الى المؤثر هو الحدوث او الامكان وحده
او مع الحدوث شطرا او شرطا والحق الاول لان استواء
الممكن الى الوجود والعدم امر لازم له بحسب ذاته فكان اتصافه
بالوجود في زمان حدوثه لم يكن بمقتضى ذاته له بل اتصافه
به فيما بعده من الازمنة فهو في وجوده ابتداء او في بقائه محتاج
الى المؤثر الذي يفيده الوجود ويديمه له وكلام المصنف في ان
انه المبحث نظاري قال قيل على سبيل المنع المجرد
عن السند لا نسلم ان العالم محدث فنقول بل العالم مستغن
ولكل سند صار وهذا ايراد على صغرى الدليل الاول

قيل

فلان صغرى هذا الدليل بيّن للذكي الدليل وقد نبه المصنف عليها

فيما سبق بجملة من التنبيه وعدم تعرضه ههنا لانه الصغرى

ودليل عليه وفيه بحث لجواز ان يكون الاله لا يكون متغيرا

كالمعقول عنه الحكماء لانه لا ينبغي في ذلك انه ينقل عنه تعالى

بان صفات الله تعالى عين ذاته او لصدق العالم بجهة

مع انها غير متغيرة قطعا ولا يأبى الكبرى للدليل حق الجارية

ان ليسقط البيان او الدليل كل متغير محل للحوادث الحلولية

اي الاختصاص الناعت وليبطل بعض العلماء فيه من شرح للدليل

وكل ما هو محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث فكل متغير لا يخلو

عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ينتج ان

كل متغير حادث لا يقال ان كل متغير محل للحوادث ممنوع لان

التغير يكون بانتقاء شيء من حاله الى حالة اخرى لم يكن

موجودة فيه وتلك الحالة الثانية حادثة قطعا وهي قائمة

بذلك المتغير فذلك المتغير محل لها لانا نقول اي الشيء معلوم حلوله

فيه فان ذلك مع سبب المنع مع تسليمه لانه ان التغير الذي

المذكور لم لا يجوز ان يكون التغير في ذلك المتغير بزوال ما كان فيه

اي بمجرد ذلك الزوال لا بحصول امر ما كان فيه فلا يلزم كونه محلا

للحوادث نقول الذي هو اي يكون التغير بحصول امر ما كان فيه

او بزوال

او بزوال ما كان فيه وعلى كلا التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث

هذا امر ثابت اول لما ذكره في التنبيه الى الفن اما على التقدير الاول فظاهر

واما على التقدير الثاني فلان كونه اي الزوال عدميا لا ينافي حادثيته

ولا دخفيته يكون امرا حادثا قائما بذلك المتغير ووجوده يوجب ان

العدم والحدوث صفتان مخصوصتان بالوجود فان العدم قد

يوصف بهما فيقال للعدم الغير المسبوق بالوجود قديم وللمسبوق

به حادث واذا ثبت ان كل متغير امر محل للحوادث فنقول

كل ما هو محل للحوادث حقا لا يخلو عن الحوادث فقط لانه لا يخلو

عن قابلية ذلك الحادث المسماة بالامكان الاستعدادي اقول

في هذه العبارة مناقشة اذ غايته يمكن بيانه ان محل الحوادث

لا يخلو عن قابلية ذلك الحادث فنعبر ثابت كما يحكي وقابليته

حادثة لا بها مشروطة بامكان وجود الحادث اي امكانه الذاتي

لان القابلية نسبة بين القابل والمقبول والنسبة لا تتحقق

الا بعد تحقق المنتسبين والفرق بين الامكان بين ان

الامكان الذاتي امر اعتباري يعقله العقل للشيء عند ملاحظة

الى الوجود وهو لازم للماهية الممكنة قائم بها ولا يتصور فيه

تفاوت بالقوة والضعف والقرب والبعد اصلا بخلاف

الامكان الاستعدادي فانه امر موجود من مقولة الكيف قائم بمحل الشيء

حادثة واما انه لا يخلو عن قابليته م

بمحل الشيء

بكون الشيء الذي نسب اليه الامكان لا بد له من الشيء وغير لازم له
دائما بل للتفاوت وبيانه ان العلة التامة للحادث لا يجوز
ان يكون ذات القديم وحده او مع شرط قديم والا لزم قدم
الحادث بل لا بد من شرط حادث وحدوثه يتوقف على شرط
آخر حادث وهكذا الى غير النهاية ويمتنع توقف الحادث
على تلك الحوادث مجتمعة لاستحالة التسلسل بل لا بد من حوادث
متعاقبة يكون كل سابق منها معدا للاحق من غير اجتماع كالحركات
والاوضاع الفلكية ويحصل بحسبها للحادث حالات متقربة الى
الفيضان عن العلة اي امكانات الاستعدادية المتفاوتة في
الامور المذكورة وامكان وجود الحادث حادث والمشروط
بالحادث حادث فقابلية الذات لقبول الحادث حادثة
فان قلت يجوز ان يكون القديم مشروطا بحادث ثم ينعدم
ذلك الحادث ويحصل عقيبه حادث آخر يقوم مقامه وهكذا
ينعدم حادث ويحصل حادث الى غير النهاية فيكون كل واحد
من الشروط المتعاقبة الغير المتناهية حادثا مع ان المشروط
قديم قلت القديم في هذه الصورة مشروط بواحد من تلك الامور
الغير المتناهية لا على التعيين والواحد منها قديم وان كان كل
على التعيين حادثا

على التعيين حادثا واما قولنا ان امكان وجود الحادث
حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا
غير مسبوق بالعدم لان الحادث ما كان عدمه سابقا
عليه اي على وجوده والشيء مع كون العدم سابقا عليه اي على
وجوده لا يمكن ان يكون ازليا واذا لم يكن الحادث في الازل
اي الازل الغير المتناهي من جانب الماضي يكون امكانه حادثا
والا لكان ازليا ولا شبهة في انه صفة للحادث فيكون
الحادث ازليا لان ازلية الصفة تستلزم ازلية الموصوف
ولك ان تقول هذا اي كون امكان الحادث حادثا
انما يلزم من اخذ الحادث مع شرط كونه حادثا لان
الحادث من حيث هو حادث لا يتحقق في الازل فلا يتصف
بالامكان فيه لا بالنظر الى ذاته فلا يلزم ذلك
وتحقيق المقام ان ازلية الامكان غير امكان الازلية
وغير مستلزم له وذلك لانا اذا قلنا امكانه ازلي
اي ثابت ازلا كان الازل ظرفا للامكان فيلزم ان
يكون ذلك الشيء متصفا بالامكان مستمرا غير مسبوق

بالعدم

بعدم الاتصاف واذا قيل ازليته ممكنة كان الازل
ظرفا لوجوده مع امكان وجوده مستمرا الذي لا يكون مسبوقا بالعدم
ممكن ومن المعلوم ان الازل لا يستلزم الثاني لجواز
ان يكون وجود الشيء في الجملة ممكنا امكانا مستمرا ولا يكون وجوده
على وجه الاستمرار ممكنا اصلا وكيف اذا اي كيف يكون
امكان الحادث بالنظر الى ذاته حادثا لانه اي امكان
الحادث لو كان حادثا لكان الحادث قبل حدوث امكانه
ممتنعا بالذات اذ لا سبيل الى الوجوب الذاتي للحادث
ويلزم ان ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان
الذاتي قيد الذاتي المذكور اولا احترازي فان الشيء
اذا اقتضى ذاته عدمه لكان هو ممتنع بالذات واذا
اقتضى غيره عدمه لكان هو ممتنع بالغير والمحال هو الانقلاب
من الامتناع بالذات الى الامكان دون الامتناع بالغير
اذ لا منافاة بين الممتنع بالغير والممكن بالذات ولا
المذكور ثانيا فغير احترازي فان امكان الشيء هو ان
لا يقتضي ذاته وجوده وعدمه ولا شبهة في انه لا ينقسم الى
ما بالذات والى ما بالغير اللهم الا ان يكون المراد احتراز
عن الامكان

عن الامكان الوقوعي الذي اعتبره البعض كالسيد وهذه
مناقضة بطريق المعارضة لان حاصلها الاستدلال
على ما ينافي مقدمة من مقدمات الدليل وهي قوله امكان
وجود الحادث حادث وتوجيهه ان يقال ما
ذكرتم وان دل على حدوث امكان الحادث ولكن
عندنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانقلاب
المذكور وهو محال فالتخلص المعلوم عن المناقضة المذكورة
في هذا الموضع كأنه اشار الى ما ذكره في موضع من شرح
مع ان كلام المعترض بان الامكان هو الامكان الوقوعي ولا يتعرضون
للامكان الاصلي الذاتي في كتبهم اصلا وفسر
الامكان الوقوعي بان لا يكون الطرف المخالف واجبا
ولا ممتنعا لا بالذات ولا بالغير وقال في موضع آخر
هو الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي
لا من الامتناع بالغير الى الامكان الوقوعي وانت تعلم ان
ان الامكان الوقوعي مع ما فسره لا يصدق على الواجب والممتنع
الانقلاب. وهو خلاف الامكان الذاتي لانه لو كان كان

كان موجبا او معدوما يمتنع ان يكون طرفه المتصل بغير حادث
عن الاشياء بالغير مع ان ما نحن فيه ان القابلية مشروطة
بامكان وجودها لقابل الابتم في الامكان الذاتي وايضا فلا
لا يبعد ان يتمسك للخلاص بما ذكره شارح المواقف فيه كره
من ان ازلية الامكان مستلزمة لامكان الازلية لان امكان
الشيء اذا كان مستمرا ازلا لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول
الوجود في شيء من اجزاء الازل فيكون عدم منعه منه امرا مستمرا
في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمتنع
من اتصافه بالوجود في شيء منها بل جاز اتصافه في كل منها
لا بد لا يقطع بدوام اتصافه وجواز اتصافه به في كل منها
معا هو امكان اتصافه بالوجود المستمر في جميع اجزاء الازل
بالنظر الى ذاته ومنع بعض المدققين قوله لا بد لا
يقطع بدوام اتصافه فيه ما فيه لا يقول لتتميم دليل
ان محل الحوادث لا يخلو عنها اذا كان تحققها حادثا
وتلك القابلية مشروطة بامكان الحادث فلو كان
ملكة القابلية حادثة فيه ينتقل ذكره آنفا وانما كونه
ليكون

ليكون توطئة لقوله وهو لا يخلو من ان يكون ملكة القابلية
من لوازم وجود المتغير او لم يكن من لوازمه فان كانت
فثبت انه لا يخلو عن الحوادث انما يلزم ان لو كان الحادث
وهو ملكة القابلية الازلية وان لم يكن من لوازمه يكون عرضا
مفارقا قائلة فان ليست خارجة عن المستلزم قطعا
فالقابلية لتلك القابلية ايضا حادثة لما مر من انها مشروطة
بالامكان الحادث ونقول الى القابلية الثانية لا ان
ان يكون من لوازمه او لم يكن فان كانت فثبت المطلوب
وان لم يكن فكلمة الكلام في القابلية الثالثة فيلزم التسلسل
التسلسل في القابليات الغير المتناهية اذ الانتهاء
الى قابلية لازمة والدول اي التسلسل اللاحق مطلق
عنه المتكلمين كما سيجيء فلا يضر ان لا يكون في الممتنع
من طرف المبدأ كما توهمه بعضهم فتبين ان
فيه ان التسلسل في الامور الاعتبارية وينقطع بانقطاع
اعتبار العقل والحوادث ان القابلية من الامور
في بعض الامور ان لم يوجد عقل ولا فرض اذا
ثبت ان كل ما هو محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث

فنقول كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لانه لو كان
ازليا لكان الحوادث الازلية ازلية ضرورة
استلزام ازلية الملزوم لازلية اللازم وهو محال ولقائل
ان يقول لا نسلم ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث
لا يخفى عليك ان المنع لا يتوجه على المقدمة التي اقيم الدليل
عليها فالمناسب ان يقول لا نسلم ان ما لا يخلو عن
الحوادث لو كان ازليا لكانت الحوادث ازلية
ثم لا يجوز ان يكون الشيء ازليا وهو لا يخلو عن الحوادث
بان يكون كل حادث مسبوقا بآخر المناسب ان يقول
مسبوقة بالاخر لا الى اول كالفلك عند الحكماء
فانه لا يخلو عن حركات متعاقبة غير متناهية كل واحدة
منها حادثة وقد يجاب بان المراد بالحوادث انها
الحوادث الازلية لا نفيها او لانه كل ما هو محل
للحوادث لا يخلو عن قابلية حادثة وتلك القابلية
يكون لازمة لذلك المحل واللازم ليس قديما
القابليات تغير المتناهية فعلى هذا يكون محصل الكلام
ان كل ما هو محل فهو حادث وان سلمنا ذلك
لم ان هذا

لم ان هذا الدليل يدل على حدوث العالم ولا بد
عنه بما يحققه بطريق المعارضة وذلك لانه لا بد
كل ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى في ايجاد العالم
المناسب ان يقال في ايجاد الله العالم اما ان يكون
ثابتا في الازل اولم يكن والثاني مستلزم للمحال فتعين الاول
وانما قلنا ان الثاني مستلزم للمحال لان كل ما لا بد منه
في ذلك الايجاد لو لم يكن حاصلا في الازل يكون بعضه
حادثا بالضرورة فح يلزم ان يكون [illegible]
او التسلسل وكلاهما باطل وانما قلنا يلزم احد الامرين
لان كل ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى في ذلك الايجاد
لا يخلو من ان يكون ثابتا في الازل اولم يكن فان كان
يلزم قدم ذلك الحادث لامتناع تخلف المعلول
عن علته التامة كما سنبين وان لم يكن
فبعضه حادث والكلام فيه كالكلام في البعض الاول فيلزم
اما القدم اي قدم الحادث او التسلسل واذا ثبت
ان كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصل في الازل يلزم
ازلية

اولیة العالم لانه ان کان حادثا فاختصاص حدوثه
بوقت معین دون ما قبله وما بعده من الاوقات مع نسبته
الی جمیع تلک الاوقات لا بد من ان یکون لامر
زائد عما کان فی الازل او لم یکن فان کان الاول
یلزم ان یکون کل ما لا بد له فی الازل حاصلا
بالفرض وغیر حاصل لتوقف الاختصاص علی الامر
الزائد هف وان کان الثانی یلزم رجحان احد
جانبی الممکن ای حدوثه فی ذلک الوقت وعدم
حدوثه فیه لا لمرجح وهو محال هذا هو لسان الذی
وعده فالبحث الثانی فانه اذا تخلف المعلول عن علته
التامة فلنفرض وجوده معه فی آن وعدمه معها فی
آن آخر فوجوده فی ذلک الآن ان کان
لامر لم یوجد فی الآن الآخر لم یکن ما فرضناه
مستجمعا لجمیع ما لا بد منه فی التاثیر مستجمعا وان
لم یکن لامر لزم ترجیح احد المتساویین علی الآخر
بلا مرجح فان قال المعلل الذی صار مستدلا
فی جواب هذه المعارضة

فی جواب هذه المعارضة لا نسلم ان اللازم هو الرجحان المذکور
ان اللازم هو الرجحان المذکور بل هو الترجیح بلا مرجح ولا نسلم
ان الترجیح بلا مرجح ای من غیر داع لا من غیر ذات مستقلة بالترجیح محال
وتوضیحه ان المؤثر فی الحوادث مختار وفعله تابع لارادته وتعلق
ارادته بتخصیص الحدوث ببعض الاوقات ممکن وههنا لا یحتاج
الی داع بل له ان یختار احد مقدوریه المتساویین علی الآخر
بلا سبب یدعوه الیه فان ذلک هو الکمال فی الاختیار وفیه
بحث لان المختار وان رجح احد مقدوریه المتساویین بارادته
لکن اذا کان ارادته لاحدهما مساویة لارادته للآخر بالنظر
الی ذاته توجه ان یقال لم تخصص باحدهما ارادته دون
الآخر فان استند ترجیح هذه الارادة الی ارادة اخری
لعلها للکلام الیها ولزم تسلسل الارادات وان لم یستند الی شیء
فقد رجح احد المتساویین علی الآخر بلا سبب فان قیل الارادة واحدة
لکن متعددة تعلقها بحسب المرادات قلنا فیلزم التسلسل فی التعلقات
فذلک الشیخ ما افاد نقض المعارض لان استدلال المعارض یقول لا
بد ان یکون ذلک ای الترجیح بلا مرجح محالا او لم یکن فان کان
یتم ما ذکرنا وان لم یکن فخار وجود العالم من دون المؤثر اقول فیه
بحث

بحث إذ لا نزاع في جواز الترجيح بلا مرجح وإنما النزاع في جواز
الرجحان بلا مرجح وقد منع المحقق لزوم ذلك الرجحان لبطلان
أحد دليلي المتكلم لبطلان الكبرى وهي أن كل محدث فله مؤثر
وهذا أشار إليه بما ذكر في الشرح وجوابه أي جواب المعارض
بالنقض الإجمالي كالقول المحقق الذي صار سالماً بلا مادة
في الدليل غير صحيح لجميع مقدماته بدليل التخلف أي تخلف الحكم
المطلوب عنه في الحوادث اليومية مع قيامه هناك حجة المتكلمين
أن لا يجاب عن دليل المعارض بالطريق المناقضة النقض وتوجيهه
أن يقال لا نسلم أن التسلسل اللازم ههنا محال وإنما يكون كذلك
لو كانت الأمور الغير المتناهية مجتمعة في الوجود لكنه يجوز لجواز
أن يكون تلك الأمور معدات والقول بها أجود من القول بالإيجاب الذي
بالنسبة إلى الحكماء القائلين بقدم العالم وبأن التسلسل المحال
في الأمور المترتبة المجتمعة في الوجود لا يجوز أن يكون المعارض
في هذا المقام إذا أراد قدم العالم وبطلان التسلسل مطلقاً فلا
يرد هذا النقض عليه وإن سلما أن المعارض حكيم فلا نسلم
أن يكون معارضته مبنية على مقدمة الزائدة أي أن التسلسل
باطل مطلقاً فإن المتكلمين ذهبوا إلى استحالته وجعلوا الأمور
الغير المتناهية

الغير المتناهية متعاقبة كالحركات الفلكية ومجتمعة سواء كان بينها
ترتب طبعي كالعلل والمعلولات أو وضعي كالأبعاد أو لا يكون
هناك ترتب أصلاً كالنفوس الناطقة وإذا ثبت صغرى
أحد الدليل وهي أن العالم محدث فنقول ليس الكبرى وهي
أن كل محدث فله مؤثر لأن كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر
لامتناع ترجح أحد طرفي الممكن وهما الوجود والعدم المتساويين
الذي بلا مرجح فإن قلت لم لا يجوز أن يكون أحد طرفي الممكن
راجحاً على الطرف الآخر رجحاناً ناشئاً عن ذات الممكن غير منتهٍ
إلى حد الوجوب أو الامتناع حتى يجوز أن يوجد الممكن به أي بذلك
الرجحان من غير احتياج إلى غيره قلت لو لم يحرم ذلك
الرجحان وقوع الطرف المرجوح نظراً إلى ذات الممكن لم يكن
لم يكن ممكناً ما فرضناه ممكناً ولو جاز وقوعه نظراً إلى ذاته
رجحانه على الطرف الراجح نظراً إلى ذاته إذ لا يتصور الوقوع
بدون الرجحان لكنه لا يجوز لما فإنه مقتضى ذات الممكن
وهو رجحان الطرف الراجح فيصدق أن العالم له مؤثر
وهو المطلوب في أحد الدليل وصغرى الآخر أن العالم متغير وكل
متغير محل للحوادث وكل محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث
وكل

وكان لا بد في الحوادث حادث وكل حادث ممكن وكل ممكن
له مؤثر فالعالم له مؤثر **الفصل الثاني في المسائل التي**
الا عناها مطلق اي بلا قيد الكل والبعض تناسب قوله
ويذكرها انما هنا الاول في علم الكلام وهو علم بامور يحصل معه
قدرة تامة على اثبات العقائد الدينية على الغير والزامه اياها
بايراد الحجج ودفع الشبهة سواء كانت تلك العقائد صوابا او خطاء
والثانية في الحكمة وهي علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه
في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وقد ترك الاول في تعريفها
والثالثة في الكلام ويسمى علم الجدل ايضا وهو علم يوصل به
الى حفظ اي وضع يراد وهدم اي وضع يراد بقدر الامكان
المسئلة الاولى في الكلام القول واجب الوجود للوجوب معان
احدها ان يكون ذات اي مقتضيا لوجوده وهو صفة للذات
بالقياس الى الوجود والثاني صفة الوجود وهو ان لا يكون في وجوده
ولكون مستغنيا عما سواه ويقع اطلاق واجب الوجود عليه بهذين المعنيين
بالاعتبارين عند المتكلمين وبالاعتبار الثاني فقط عند الحكماء
لان وجوده الواجب عندهم عين ذاته والشيء لا يقتضي نفسه والمتكلمون
لا يصرحون بهذه المسئلة بالكلام بل لا يذكرها الا التي يثبتونه الصانع له
بان للعالم الصانع احدهما فاعل مختار والاخر فاعل بالذات
لانه لو كان

لانه لو كان متعددا فلا اقل من اثنين فلا بد من ان يكون بينهما ملازمة
او لا يكون ولا سبيل الى شيء منهما فلزم ان لا يكون اثنين وانما قلنا انه
لا بد من ان يكون بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك لزم ان يكون بين الواجبين احتياج
وغيره وهو الواجب الا في علاقة توجب الملازمة
بينهما وذلك لان اي كون العلاقة المذكورة بين الواجبين توجب
الاحتياج اي احتياج احد الواجبين الى الاخر او توجب احتياج
الواجب الى العلاقة وذلك محال وفيه نظر لان المحال هو الاحتياج
بحال الغير وهو غير لازم هنا ولعلك تقول هذا مبني على ما تقرر
من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للاخر
او يكونا معلولي علة موجبة لهما فلو كان الواجبان متلازمين يلزم
احتياج احدهما الى الاخر واحتياجهما الى غيرهما فاقول هذا
قول الحكماء وفيه منعه المتكلمون لانه لا يصح كلامهم به وعدم
الملازمة لا يصح لانه لو كان كذلك لزم جواز الانفكاك
بين الواجبين بينهما لانه اي الانفكاك لو لم يجز يلزم ثبوت
الملازمة بينهما اذ لا معنى للملازمة الا امتناع الانفكاك والتقدير
بخلافه والانفكاك محال لان واجب الوجود لا يمكن عدمه
فكيف يمكن جوازه لانه جواز الخ وفيه منع لطيف وهو

وهو أن يقال إن علم بجواز الانفكاك جواز الافتراق
أي وجود أحدهما بدون الآخر فلا نسلم أن اللازم في عدم الملازمة
هو هذا الجواز لجواز أن لا يكون بين الشيئين ملازمة مع امتناع وجودهما
معًا بالضرورة كقولك كلما كان الإنسان حيوانًا كان الناطق
موجودًا أقول ههنا بحث لأنه إن أراد جواز أن لا يكون
بين الشيئين ملازمة مع ثبوتهما معًا على وجه يستحيل انفكاك أحدهما
عن الآخر فلا نسلم ذلك إذ هذه الاستحالة هي عين الملازمة
وإن أراد جواز عدم اجتماعهما ثبوتهما معًا جوازًا [illegible] قطع النظر
عن نفسه إذ اللازم منه هو أن عدم الملازمة لا يستلزم الافتراق
بالفعل لا أن عدم الملازمة لا يستلزم جواز الافتراق وهذا
هو المقصود والمناقشة كما أن ينافي الوجه أمر [illegible]
نرى عليه بأنه موجه فلا تحقق شيء من [illegible] المحض الاتفاق كيف
وقد صرح شارح المطالع قدس سره بأن الاتفاقيات مشتملة على
العلاقة كاللزوميات إلا أن العلاقة في اللزوميات
مشعور بها بخلاف الاتفاقيات وإن [illegible]
جواز وجود أحدهما أي أحد الشيئين بدون الآخر مع معنى
أنه يجوز وجود أحدهما في غير حال الآخر لا أن الآخر لو كان
ثابتًا أو لم يكن

دوام

مرج

ثابتًا أو لم يكن فذلك لازم أي عدم الملازمة
ولا يخفى أنه قليل الجدوى في البيان إنه كالتجسيم [illegible] المستدل
لتحرير الدعوى بحيث لا يعلم بعيان المراد في جميع ما يذكر في الدليل فإذا
أبهم للمغالطة اعتبر ولم يكن حاضرًا للذهن [illegible] يرد به المبهم بين المعاني
المحتملة كان ترك [illegible] المقصود في هذا البحث [illegible] المعنى
المسألة الثانية في أنه تعالى [illegible] أن يكون موجبًا بالذات
أي اختياره للعالم بل مما لم يلزم من لوازم ذاته ويمتنع خلوه عنه
وقد ذهب الملّيون إلى أنه فاعل مختار بمعنى أنه يصح منه إيجاد العالم
وتركه وليس شيء منهما لازمًا لذاته بحيث يستحيل الانفكاك عنه وإن كان
مختار بمعنى إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل فهو متفق عليه بين الفريقين
الدال الحكمي وذهبوا إلى أن مشيئة الفعل الذي هو الفيض والجود
لازمة لذاته كلزوم سائر الصفات الكمالية له فيمتنع [illegible] الشرطية الأولى
واجبة الصدق ومقدم الثانية ممتنع الصدق وكلا الشرطيتين صادق
في حق الحق سبحانه [illegible] لأنه لو كان فاعلًا بالاختيار فلا يخلو من أن يكون
فعله في الأزل جائزًا أي ممكن ذاتيًا أو لم يكن وكل واحد
منهما باطل فالقول بكونه فاعلًا بالاختيار باطل وإنما قلنا أن كل واحد
من الشقين باطل لأنه لو كان فعله أزليًا يلزم أحد الأمرين المستحيلين

وإنما لا يكون الذي حادثاً صدوره زمانياً أو يكون الفاعل بالذات بمعنى حادث
موجباً بالذات لا يسعه أن يناقش فيه بأنه يدل على
أزلية الذي كان الممكن الأزلي فيجوز أن يكون الممكن فعل الواجب
أزلياً مع امتناع أزلية ذلك الفعل فالمحال الدال الأزلي على القدر
وقوع أزلية لا لفقه تقرر أزلية الممكن لأنه لا يدعى أن يكون
له قصد وإرادة في ذلك الفعل أو لم يكن فإن كان يلزم صدور
فعله فيه بحث لجواز أن يتعلق القصد والإرادة الأزلي
بأمر أزلي فإن قلت الإرادة على المراد لا يجب أن يكون
بالأزل بل يمكن أن يكون بالذات اللهم إلا أن يقال بعد
مقدمة لازمية بالنسبة إلى المتكلمين القائلين بأن ذاته القديمة
يجب أن يكون بالأزل وإن لم يلزم كونه موجباً
بالذات لا فاعلاً بالاختيار أقول هذا الكلام
يفيد الموجب بالذات بحسب صدور الفعل عنه أي [illegible] أو
[illegible] الفاعل المختار بالذي إن شاء فعل وإن شاء ترك كما
فعله بعضهم لكنه مخالف لما حققه المحققون كما لا يخفى وأما إذا
لم يكن فعله جائزاً في الأزل فيكون ممتنعاً بالذات ثم صار
ممكناً فيلزم الانقلاب [illegible] من الامتناع الذاتي إلى الإمكان
الذاتي وجوابه بتقرره [illegible] لطريق المعارضة
الكلام

أن يقال [illegible] لازم وإن دل على ذلك
أي كون الواجب موجباً بالذات لكن عندنا ما [illegible] ودال على
لأنه لو كان موجباً بالذات يلزم أن يكون الواجب معلولاً
لغيره أو جائز العدم وكل واحد منهما باطل بالضرورة وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم وإنما قلنا ذلك لأنه لو كان
موجباً للأثر أن يكون معلوله الأول موجوداً معه في الأزل
لأن انفكاكه للمعلول الأول لا يجوز أن يتوقف على أمر زائد لكان
المعلول الأول ذلك فلو تخلف المعلول الأول عنه يلزم الترجيح
بلا مرجح وهو محال في الموجب [illegible] المختار على المشهور وفيه عرف
ما فيه فلا يخلو من أن يكون معلوله الأول جائز العدم أو لم يكن فإن
لم يكن جائز العدم يلزم أن يكون واجباً فيلزم أن
يكون الواجب وهو الذي فرضه معلوله الأول معلولاً لغيره
وهو الذي فرضه واجباً موجباً بالذات وإن كان جائز العدم
ويلزم كان المعلول جائز العدم كان علته الموجبة وهي ما يمتنع
تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة أو جزءاً أخيراً منها [illegible]
كذلك لأن المعلول في أي حين كون علته موجبة لا يلزم [illegible]
وجواز عدم اللازم موجب جواز عدم الملزوم فيلزم
جواز

حرر الشرط ان يكون الواجب جائز العدم بنفسه
ههنا بحث لانه ان اراد بجائز العدم ما لا يقتضي ذاته وجوده
ولا يكون علته التامة ضرورية الوجود فالمراد بالواجب في قوله
يلزم ان يكون واجبا الواجب بالذات او الواجب بالغير
وعلى الاول لا نم ان المعلول الاول لو لم يكن جائز العدم يلزم
ان يكون واجبا بالذات لجواز ان يكون عدم جواز عدم الشيء
بواسطة وجود علته التامة دائما وعلى الثاني لا نم استحالة كون الاثر الواجب
بالغير معلولا لغيره بل هو واجب وان اراد بجائز العدم ما لا يقتضي
ذاته وجوده لو كانت علته تامة ضرورية الوجود اولا فلا نم
ان جواز عدم اللازم يوجب جواز عدم الملزوم اذ لا استحالة
في كون ممكن لازما للواجب بل هو واقع فان صفات الله تعالى
ممكنة مع انها لازمة لذاته تعالى تنبيه ع نكتة نازلة منزلة
المعلوم في الوضوح بل معلومة في قوله في الفصل الثاني وان دل
ع ثبوت المدلول كما اشرنا اليه ومع قوله الفا وان دل
ع ذلك ومنه دفع ما يشتبه في مطلق المعارضة التي سبق فردها
قبيل هذا وتلك الشبهة ان المعارض اذا صدق العلة للمعلل
فقد صدق

فقد صدق مدعاه واذا اقام الدليل ع ما ينافي ذلك
فقد صدقه لنقيضه فيكون مصدقا للمتنافيين والجواب ان
المعارض لا يصدق دليل المعلل بل يشبه ان يكون المعارضة
في المعقولات اي الادلة العقلية ووجه انتقاد الشبهة
لا يتوجه في الادلة العقلية فانها امارات يمكن تخلف المدلول
عنها كالنقض الاجمالي للدلائل اي الدلائل المعللات
ومحصله ان الحكم لو صح بجميع مقدماته لما صدق نقيض مدلوله
لا كما عنه ما دليل يدل ع صدقه

المسئلة الثالثة

من علم الخلاف قال الشافعي رضع الاب يملك اجبار
ابنته البكر البالغة والصغيرة ع النكاح دون الثيب
وان كانت صغيرة ذهابا الى ان علة ولاية الاجبار
هي البكارة خلافا لابي حنيفة رضع فانه قال الاب
يملك اجبار الصغيرة ع النكاح سواء كانت ثيبا او بكرا
دون البالغة وان كان بكرا ذهابا الى ان علة الولاية هي الصغر

الصغرى لنا فيه ان احد الوجودين ثابت وهو اما
لانه حاصل قبل الاخبار بالنسبة اليه او لانه حاصل
عند الاخبار وكلما كان يلزم المطلوب ضرورة تحقق العام
عند تحقق الخاص واما قلنا ان احد الوجودين ثابت
لانه لا يخلو من ان يكون شمول الوحدة للوجودين يعني
وقت الاخبار وقبله علة لاحد الشمولين مطلقا
اي لاحد غير معين من شمول وجه الوحدة للوجودين
وشمول عدمها لهما او لم يكن وكلما كان يلزم احد
الوجودين فان قلت ان اراد بشمول الوحدة للوجودين
شمول وجودها لهما فكيف يكون علة لواحد غير معين
من نفسه ونقيضه وان اراد بشمول الوحدة مجرد تحققه
لهما فكيف لا يتحقق العلية قلت يمكن الجواب باختيار
كل من الشقين فانه ما ادعى ان العلية واقعة في
نفس الامر او غير واقعة فيها بل اراد ان الواقع لا يخلو
من العلية ونقيضها وعلى كل تقدير يلزم المطلوب فاستمع
احدهما لا بعينه اما اذا كان علة فظ لان شمول
الوحدة

الوحدة
لا اذا كان بعلة فقط الا لان شمول الوحدة للوجودين لو كان
لو كان متحققا او لم يكن تحقق يلزم احد الوجودين
لانه على تقدير تحققه فلان تحقق الشيء يستلزم تحقق احدهما بالضرورة
ولا على تقدير عدم تحققه فلوجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته
فاذا انتفى شمول الوحدة للوجودين انتفى كل من شمول وجه الوحدة
للوجودين وشمول عدمها لهما ، واذا انتفى تحقق احد الوجودين فقط
واقول فيه بحث لانه ان اراد وجوب انتفاء المعلول عند انتفاء
علته مطلقا فهو لا نسلم انه اذا انتفى شمول الوحدة للوجودين انتفى
العلة مطلقا وان اراد وجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته
المعينة فهو لانه يجوز توارد علتين على معلول واحد بالشخص والنفي
شمول الوحدة للوجودين اذا كان تحقق يلزم احد الوجودين بالضرورة
سواء كان ذلك الشمول علة لاحد الشمولين لا على التعيين ام لا
فالصواب ان يقال لانه لا يخلو من ان يكون شمول الوحدة للوجودين
متحققا او لا وكلما كان يلزم احد الوجودين لانه ان كان متحققا
فلان تحقق الشيء يستلزم تحقق احدهما بالضرورة وان لم يكن
متحققا فلانه لا ان يكون علة لاحد الشمولين لا على التعيين

لا يقال ليس المراد نقل الكلام الى احدى الوقتيتين مع كلية
التقدير وان لم يكن محله لكنه لازم انه يلزم احدى الوقتيتين
لان عليته اي عليته شمول الوقتية لا لصحة الشمول الى الاعم لبعض
ليت المراد ان شمول العدم للوقتيات وجها وعدما في نفس التقدير
لان المدار وجها وعدما هو الذي لو وجد وجد الدائر ولو لم يوجد
لم يوجد الدائر لعلاقة بينهما بحيث يصلح المدار للعلية وليت العلية
بالنسبة الى النقيض شمول العدم كذلك لانه لو ثبت شمول ولم يتحقق
الوقتية للوقتيات او الافتراق بين الوقتيتين اي شمول احديهما
ثم النقيض شمول العدم وهو ظ لو ادى لكانت
مع عدم الدوران
العلية اي عليته شمول العلاقة لا لصحة الشمول متحققة ادلة
بل متحققة فلا علاقة بين العلية ونقيض شمول العدم ولا نظر
مع لو جهتها هذا يورد ههنا انه يجوز ان لا يتحقق النقيض شمول
العدم بدون علته المذكورة في نفس الامر وعدم العلم به غير العلم
بعدمه واذا لم يكن العلية مدارا لنقيض شمول العدم
ثبوت نقيض شمول العدم في الجملة مع تقدير انتفاء العلية
لان العلية اذا كانت ثابتة كان احدى الوقتيتين ثابتة
لما مر فلا يتحقق شمول العدم فيكون نقيض شمول العدم ثابتا
فتفكر عليه

نقيضه عدمها اي العلية بحيث ان يكون نقيض شمول
العدم ثابتا في الجملة والا لكانت العلية مدارا له اي لنقيض
شمول العدم وجودا وعدما هف لما بيناه وقيل عليه لا يلزم الدور
ان يبقى مجرد عدم نقيض شمول العدم عند عدم العلية بل لا بد من ان شمول
العلية الى آخر للمدار صالحة للعلية بان يتحقق هناك علاقة العلاقة وموجه
واذا ثبت نقيض شمول العدم عند انتفاء العلية فاما ان يصدق شمول
الوقتية للوقتيات او الافتراق بان الوقتيتين واياما كان
يلزم احدى الوقتيتين وهو المطلوب اقول ليس شيء وجه خصوصية
هذا البيان بادنى تأمل قال قد سلمنا ان العلية
مدارا لنقيض شمول العدم في نفس الامر لكن لم قلتم انها كذلك
مع تقدير عدم علية شمول الوقتية لا لصحة الشمول الى اقول فيه
مناقشة اذ لم يذكر المعلل ان العلية ليست مدارا لنقيض شمول
العدم مع تقدير عدم علية شمول الوقتية بل صرح بانها ليست مدارا
له في نفس الامر فالتقرير لما ثبت ان العلية لا يمكن ان العلية ليست
مدارا لنقيض شمول العدم في نفس الامر بل لا بد ان لا يكون مدارا له على
تقدير عدم علية شمول الوقتية وهذا ممنوع لجواز ان يكون مدارا على التقدير
حتى لا دوام مع جواز الشرط الخ وهو ان يكون العلية مدارا

مراد النقض شمول العدم لقول هذا المنع لا يضر بالدليل لو كان ذلك
التقدير ثابتا في نفس الامر ثم ما ذكرنا وان لم يكن ثابتا في نفس
الامر يلزم الخلل في نفس الامر وبها تحصيل المقصود كما مر في الشق
الاول من الترديد وهذا اشارة ثالث لما ذكر في التنبيه الاول
ولله الحمد اولا وآخرا ظاهرا وباطنا تم في ليلة الثاني عشر من شهر
محرم الحرام من شهور سنة ١٢٩٤ اللهم وفقنا وجميع المحصلين لتحصيل العلوم
المنجية من الضلالة وبالله [illegible] محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم هذه تنبيهات في النقض واداب
البحث ارجو النجاة بجبرها يوم البعث الاول اذا ذكرت
قضية فان كان بالطريق النقلي فلا منع عليك باعتبار صحة القضية
اذ ليس لك فيها حكم واي في الحقيقة موضوع دعواك وانما المنع
فيما تدعيه من نسبة القضية الى قائلها ويسمى في المشهور [illegible] وان
كنت تصححه وتدعي اثباتها فاعلم ان منع القضايا مقدماتها والدليل
ولو باعتبار الصورة او منع كلها على التعيين وادعي نقضا يسمى مناقضة و
تفصيلا وان المنع شيئا من المقدمات بمنع التعيين فلو
ان في الدليل خللا لتخلف الحكم عنه في بعض الصور اولا انه يستلزم
المحال

المحال يسمى نقضا اجماليا ولو اقام الدليل على ما ينافي دعواك لو كان
نقيضه او مثله بالنقيضه يسمى معارضة الثاني يجوز منع المقدمة قبل فراغ
المعلل عن الدليل والاحسن ان يكون بعده وللسائل ان يقتصر على مجرد
المنع وان يذكر السند المؤيد للمنع كان يقول لا نسلم لم لا يجوز ان
يكون كذا او مع سنده المنع غير مفيد للمعلل لو كان السند لازما
للمنع اولا اذ لا يلزم من منع اللازم نفي الملزوم وانما يفيده نفي
سند المنع اذا كان السند لازما للمنع لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
وليس للسائل الغصب وهو ان يستدل على بطلان المقدمة قبل ان
يقيم المعلل الدليل على ثبوتها لاستلزامه الخبط في البحث ومنع المقدمة
بعد اقامة الدليل غير المعلل بان يقول اثبتها بالقياس المطلوب الثالث
لا يتوهم ان المعارض يصدق له الدليل المعلل بل المعارضة بمنزلة النقض اجمالي
له الدليل المعلل وحاصله ان دليلكم لو صح بجميع مقدماته لما صدق نقيض
مدلوله لكن عندنا ما يدل على صدق ذلك وليس المعارض ان كان
على دليل المعلل يسمى قلبا والا فان كان على صورته يسمى معارضة
بالمثل والا فمعارضة بالغير وقال صاحب التلويح المعارضة اما

اما ان يكون بديهي التعلق ولو بزيادة شيء عليه ويسمى معارضة فيها
معنى المناقضة واما ان يكون بدليل آخر ويسمى المعارضة الخالصة
ثم دليل المعارض في الاول ان كان على نقيض الحكم بعينه فقلب
وان كان على ما يستلزمه فعكس الرابع اذا منع السائل
مقدمة فان كانت نظرية او بديهية فيها ضرب من الخفاء
لزم على المعلل دفعه بدليل او تنبيه وللسائل ان ينقض هذا الدليل
اجمالا وتفصيلا ويعارض وكذا الى ان اتى المعلل بدليل ثالث
ورابع فصاعدا فان انتهى البحث الى امر ضروري القبول للسائل
سواء كان بديهيا او كسبيا حقا او باطلا لزم الزامه وان لا
لزم افحام المعلل والنقض الاجمالي للدليل المقرر يسمى بالنقض الى
اصل الدليل التفصيلي على طريق الايجاب والمعارضة مناقضة
مع بيان المعارضة الخامس قد يطلق التعريف على ما يقصد به
تحصيل صورة غير حاصلة ويسمى تعريفا حقيقيا وهو قسمان احدهما
التعريف بحسب الاسم وهو بالنظر الى المفهوم الذي هو مستعمل
الواضع عند الوضع وثانيهما التعريف بحسب الحقيقة وهو بالنظر
الى الحقيقة

الى الحقيقة الثابتة فتعريف المفهوم الاعتباري انما هو بحسب الاسم واما
الحقيقة الثابتة ان كانت معان معقولة للواضع عند الوضع فتعريفها
بحسب الاسم تعريفها بحسب الحقيقة والا فهما متغايران وكلا هذين
القسمين لا يتوجه عليه منع لانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق
لم تقصد به ان تحكم على الانسان بالحيوان الناطق بل قصدت
بذكر الانسان ان يتوجه ذهنك الى معرفته بوجه ثم تشرع
في تصويره فانت بمنزلة النقاش ينقش في ذهنك امر صورة
الانسان فلو قيل لا نسلم ان الانسان حيوان ناطق لكان بمثابة
ان يقال للكاتب لا نسلم كتابتك نعم يصح ان يقال
لا نسلم ان هذا حد للانسان او ان الحيوان جنس له او ان الناطق
فصل له فان هذه الدعاوى صادرة عنك ضمنا وقابلة للمنع
ولو اريد دفعه صعب جدا في الحقائق لتعسر التمييز بين ذاتياتها
وعرضياتها تعسرا تاما والوصول الى الحد التام متعذر فان الجنس يشتبه بالعرض
العام والفصل الخاصة فقد صرح الشيخ الرئيس بانه لا يمكن
سهل

سهل والكسة في المفهومات الاعتبارية فان اللفظ اذا وضع
لمفهوم مركب فما دخل فيه فهو ذاتي له وما خرج عنه فهو عرضي له
والثاني يتوجه على المعرف النقض بان لا يكون جامعا او مانعا
اذ المأخوذ شرطا الجمع والمنع فيه يتوجه المعارضة كما اذا
قيل العلم ما يصح من الموصوف به احكام الفعل فقال هذا
معارض بانه الاعتقاد المقتضي لسكون النفس وقد يطلق على اعطاء التصور
لفظ غير واضح الدلالة على معنى بلفظ واضح الدلالة عليه ويسمى تعريفا
لفظيا كقولك الغضنفر الاسد والمراد به افادة صورة غير حاصلة
بل تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين المعاني المخزونة في خياله ويعلم
انه موضوع بازائه فيحصله التصديق ويكون قابلا للمنع ويدفع
بمجرد النقل ونحوه الدرس زعم بعضهم انه لا معنى للذاتيات
والعرضيات الا ان شيئا واحدا قد حصلت له احوال يتبعها
احوال اخر ويؤخذ منها مفهومات صادقة عليه فالمأخوذة
من المتبوعات هي الذاتيات والمأخوذة من التوابع هي العرضيات
كما حصل

الساذج ل
عطف على قوله يطلق المذكور آنفا

كما حصل للانسان الابعاد والنمو والتحسس والنطق ويتبعها التحيز
والتغير والانفعال والتعجب فالجسم والنامي والحساس
والناطق ذاتيات والمتحيز والمتغير والمنفعل والمتعجب عرضيات
وعلى هذا يسهل التمييز بين الذاتيات والعرضيات
والقريب منه ما قالوا ان الجنس والفصل قد يكونان مأخوذين
من اجزاء خارجية وحكموا بان الاجسام اجناسها وفصولها مأخوذة
من موادها وصورها وان الحيوان مأخوذ من بدن الانسان
والناطق من نفسه الناطقة فتأمل حق التأمل يأتيك اليقين

اجناس ح

والله ولي التوفيق تم في ليلة
السادسة من شهر محرم الحرام
١٢٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لولي العلم والحكمة والصلاة على واسطة الجود والرحمة وآله الائمة
خزنة اسرار الشريعة والدين وحفظة انوار العلم واليقين وبعد
فهذه رسالة عظيمة من لباب الحكمة الالهية وعجالة ودرة يتيمة من جواهر بحر جوده
في تحقيق مسئلة اتحاد العاقل والمعقولات ومسئلة كون النفس عند تعقلها للمعقولات
كل الموجودات فهاتان مسئلتان شريفتان من غوامض علم الالهيات
لكنهما عينان جاريتان يبصر بنورهما صور الاشياء او كوكبان نيران
يستضيئ بهما كل ما في الارض والسماء وقد جرى ذكرهما على السنة
بعض المتقدمين

بعض المتقدمين وخفي على فهمهما اذهان كافة المتأخرين فشحذوا
سنان اللسان على من ذهب اليهما منهم بالتشنيع ووجهوا
اسنة الطعن والرد عليهم معللين في التعريض بتجهيلهم بالتسخيف والتوهين
غير مستأنسين ولا مبالين لهم للعذر عنه بما لا يحتمل الكلام من
الطعن فيه فلا خلاص من سهام الجرح لمن صار الى ذلك في الانكار
واصروا غاية الاصرار مع النسبة الخطأ العظيم فيما غمض ادراكه
عن اكثر اهل التعليم الا من له دربة في الصناعة العلمية نوع من
الطيش والعجالة وعدول عن منهج الاستقامة والعدالة والعجلة
للانسان من فعل الشيطان والتعجيل بالقرآن من قبل ان يقضى اليك
وحيه فالاعتصام بحبل التوفيق وانتظار لنزول سحائب الرحمة من
عالم الانوار اولى من الاسراع في الانكار والاستقباح من
فضل من بيده مفاتح الرحمة والفلاح اليقين من سبيل طرق النجاح

على وجوه للطلاب المستعدين لنيل استحالة ودرك الحق والصواب.
وللملخص في هذه الرسالة ما شرحناه في هذه المقالة في كتابنا الكبير
المسمى بالاسفار الاربعة لقربها للافهام وتبيينها للمرام لمن كان له قلب
او القى السمع وهو شهيد فنقول مرتبا لما نذكره في مقالتين
كل واحدة منهما مشتملة على فصول اي للعلوم دعائم واصول المقالة

الاولى في اتحاد العاقل بالمعقول وفيها فصول فصل

في درجات العقل النظري موافقا لما ذكره الاسكندر الافرودیسی
ان للعقل مقامات احدها العقل الهيولاني والحكماء عنوا بقولهم
هيولاني شيئا ما موضوعا يمكن ان يصير شيئا آخر محسوسا
او معقولا لوجود صورة فيه وكل ما هو بالقوة بالقوة شيئا آخر
لا بد ان يكون ذاته من جهة ما هو كذلك لا شيئا بالفعل فالذي له
فيه قوة جميع الاشياء فلا بد ان يكون ذاته بحيث لا يكون لها صورة
من صور الاشياء

من صور الاشياء فيكون قوة محضة لا فعلية لها الا بحسب ما يرد
عليها من خارج فاذا صارت صورة الصورة من الصور التي تصير
متحدة بها صايرة اياها بحيث لا اثنينية بينهما وهذا في باب
المحسوسات كهيولى الاجسام التي في مرتبة ذاتها معراة عن
الصور كلها وهي في نفس الامر عين هذه الانواع الجسمانية واشخاصها
البسيطة والمركبة كما تبين في علم ما بعد الطبيعة وبرهن على ان
التركيب بين المادة والصورة اتحادي كما هو عند المحققين وهكذا
الامر في العقل الهيولاني بالقياس الى المعقولات لانه ليس له في
حد ذاته جوهرا معقولا لا بالفعل ولا هو في نفس الامر قبل ان يخرج
الى الفعل احد الاشياء العقلية بالفعل ولكن هو واحد الاشياء
المحسوسة بالفعل وجميع الاشياء المعقولة بالقوة لان النفس هي صورة
كمالية لنوع محسوس جسماني كما لا وله ان يدرك الاشياء كلها معا

بخلاف الهيولى الاولى فانها ليست شيئاً من الاشياء الحسية ولا العقلية
ولها ان تتصور بجميع الاشياء الحسية شيئاً بعد شيء فالنفس ٢
صورة بالقياس الى مادة المحسوسات وهيولى بالقياس الى صور المعقولات
فهي في ذاتها قبل الاستكمال بشيء حسي وليست بشيء عقلي كما في
قوله تعالى يا اهل الكتاب لستم على شيء فهي صورة حسية ومادة عقلية
فهي في ذاتها عقل هيولاني لانها انما تحصل جميع المعقولات بالقوة
لان في قوتها ان تدرك جميع المعقولات ولا ينبغي للمدرك ان
يكون بالفعل لطبيعة شخص واحد من مدركاته والا لكانت صورته
المخصوصة عائقة له عن ادراك ما سوى تلك الطبيعة وذلك مثل
المحسوسات الحواس لا يدرك الاشياء التي يكون شيء منها فيها
فالبصر مثلا اذ هو مدرك للالوان فالالة التي هذه القوة فيها
وبها هذا الادراك لا لون لها والة الشم ليس لها رائحة وبها تدرك
الروايح

الروايح والالة التي يدرك بها الملموسات لابد وان يكون
في الاعتدال بحيث كانها لا يصدق عليها شيء منها على وجه الشدة
والتامة حتى يدرك بها الجميع ولذلك قيل ان المتوسط بين الاضداد
بمنزلة الخالي عنها ومع ذلك لا يدرك هذه الالة ما هو شبيه بها
في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة وذلك
لانه ما كان يمكن ان يكون جسم من الاجسام بسائط العناصر الا ويكون
فيه شيء من الاضداد اذ كل جسم طبيعي فهو كالة الملموس فلا يمكن
ان يدرك ما هو مثله ولا ما هو ضده لان الضد يفسد الضد ولكن
هذه الالة تعادل منفعل في اللمس بما اشرنا اليه وقد بين في مقامه
وليس هنا موضع شرحه وبالجملة الغرض ان في المحسوسات لم يوجد شيء
نسبته الى الجميع نسبة واحدة بالقوة لعدم خلوه في نفس الامر
عن فعلية بعضها فلم يمكن في الوجود جسم ظاهر يكون حاسة لجميع المحسوسات

لان كل حس ابو العقل صورة ولكن لصه في المحسوسات شيء آخر
عقلي بالقوة بالقياس الى جميع المعقولات وذلك قبل ان يخرج الى
صور عقلية ولكن وجه في وجود الاشياء صورة مادية ومادة عقلية
واذا صارت بالفعل في شيء من المعقولات يتحد به ويصير واحدا
من الاشياء العقلية واعلم ان بين هيولى المحسوسات وهيولى المعقولات
فرقا ما آخر وهو ان هيولى المعقولات من شأنها ان تخرج الى الفعل في جميع
المعقولات دفعة بخلاف هيولى المحسوسات فان خروجها من القوة
الى الفعل في تلك الصور انما هو شيئا بعد شيء وفي زمان وحركة لا الى ان
وذلك لضيق رقعة هذا الذي المحسوس لا هو محسوس الا ضعف الوجود ليقع
فيه الضدان محسوس واحد لا يمكن ان يكون فرسا وحجرا وشجرا والقمر زيدا
وجهه عن ساعة حقيقة ولكن الصور التي فضلت عن جسمية التقابل والصور بل
الصورة الواحدة منه لكونها امر مقداري يا كل جزء مقداري منه

بالاجزاء

سائر جزئيات الاجر وذلك لان اللطائف الجسمانية والحسية دائمة — المقدار
التجدد والانتقال والزوال من وجه الى وجه آخر فلو امكن في جوهر واحد منه
ان يكون كل الاشياء لم يبق متحيرا كالدلالة كمال منتظر فلم يكن به
صورة جسمانية بل عقلا محضا وفيه بحث وتحقيق ان كل جزء من هيولى
المحسوسات في صورة من القوة الى الفعل رجعت في غيرها من الفعل
الى القوة وهذا كاجزاء الحركة والزمان التي وجود بعضها يستلزم عدم الآخر
وكاجزاء الجسم والمكان التي حصول شيء منها لا حيث حيثية آخر وليس كذلك
هذه القابل هيولى المعقولات فكلما خرجت في شيء منها من القوة الى الفعل
ازدادت ثابتة وقربا من سائر المعقولات والمقام الثاني
من العقل هو الذي حصل للنفس ملكة الانتقال من الاوليات الى النظريات
ومن الضروريات الى النظريات لوجه حصل كان ملكة الاولى الحصول
قوة من النفس بها يقتدر ان تأخذ صور المعقولات في المحل والنظر

في الصناعات وقياسه قياس الذين فيهم ملكة الصناعات القادرين

على ان يعملوا اعمالهم والاول يعني الهيولاني كالذي ليس فيهم

هيولاني بل الذين فيهم قوة بعيدة يقبلون بها تلك الصناعة

حتى يصيروا بتلك الملكة صناعا كالاطفال والامي فقط ولا اجير

هذه الملكة فقد صاروا متمكنين معدودين من جملة العقلاء المقام الثالث

وهو غير الاشياء الموصوفين وهو العقل الفعال الذي يصير الهيولاني

ذا ملكة الاشغال وقياس هذا العقل كما يقول ارسطاطاليس

قياس الضوء لانه كما ان الضوء يجعل الالوان المبصرة بالقوة

في البصر مبصرة بالفعل كذلك هذا العقل يجعل العقل الهيولاني الذي

بالقوة عقلا بالفعل بان يثبت فيه تلك الصور العقلية ويجعل الصور

الهيولانية التي هي معقولة بالقوة معقولة بالفعل وذلك ان هو الطبيعة

معقول وهو بالفعل كذلك لو اعقله عاقل ام لا لانه فاعل الصور العقلية

ونا في العقل

ونا في العقل الهيولاني الى العقل بالفعل وكذلك هو عقل فعال لان

الصور الهيولانية انها ليست معقولة بالفعل وكانت معقولة بالقوة اذ كانت

هذا العقل يجردها عن الهيولى التي يجعلها معقولة ولم يكن من قبل ولا في

طبيعتها ان تكون كما ان النور البصري الفائض على القوة الباصرة يصير هذه

القوة مبصرة بالفعل ويصير الاجسام والالوان التي يحاكيها البصرة بالفعل

وما كانت البصرة بالقوة فذلك النور الطبيعة بريء ان لا يمكن

ان يكون غير ذلك او يكون بالقوة بل بالفعل كذلك وانما ذلك لان

النور المشرق القمر اذا اشرق على العقل الذي بالقوة صار عقلا بالفعل

واذا اشرق على الصور المتخيلة او المحسوسة التي بازائه صارت

كلها معقولة بالفعل ولا يمكن ان لا يكون كذلك ولاجل هذا يلزم ان يكون

المعقول منها عقلا بالفعل كما سيظهر لك عن قرب الثاني انه فقد

في ان العقل عبارة عن آثار العاقل المعقول اول وما بينه

وبالته الوثق ان صور الاشياء على ضربين احدهما صورة
قوام وجودها بالمادة الجسمانية ومثل تلك الصورة لا يمكن ان يكون
معقولة ولا محسوسة لشيء لان وجودها عين الاحتجاب والغيبة والعدم
حيث وجود كل شيء منها يدفع عدم الآخر وحضور كل جزء منها
يلازم غيبة الآخر ولهذا لا يمكن ادراك شيء من هذه الصورة الا لحصول صورة
اخرى بها تشاهد المعلوم وبها الشهادة رتبة الوجه والثانية صورة مشهودة
ليس قوام وجودها بالمادة بل هي مجردة عنها لو اتفق له علاقة
اضافية اليها وذلك لوجهين لاما لكي قوة ادراكه الى مادتها
الخارجية كالمحسوسات فان الالة التي بها قوة وجود تلك الصور المحسوسة
بالفعل الملتفة وضعية الى مادتها الخارجية وتلك النسبة ارتباطية
الى صورتها الجزئية الحسية وهي كالمرئيات والمتخيلات او
لم يبق له علاقة اضافية اليها لا وضعية ولا ارتباطية فذالك

لفرط خلوصها وتجردها عن المادة وتعلقها بمحض وجودها ووجود عللها
التام الغير المتعقب بالزوال من خارج وعارض غريب زائد عليها
الا ترى ان الاشياء خارج للاجسام وصورها اذا فرض مفردا لم يمكن بعده
امور غريبة في ذاته ولا الاجسام اخرى مجاورة له لم يبق من وجودها اثر
وذلك لو فرضنا سماء او ارضا محيطا لا حشو في داخلها لم يمكن وجودها
لاستلزامه الخلاء ولو فرضنا ارضا او جسما لا سماء تحوطه لم يمكن
وجوده لاستلزام ذلك وجود جهة لا محدد لها ووجود جسم ذي
جهات لا جسام في جهة من جهاته وجاز زوالها كيف ووجد جهاته
واجزائها وهذا كله ممتنع فظهر ان مثل هذه الامور كما
يفتقر الى علل ذاتية يفتقر الى اسباب عرضية اتفاقية ولهذا
يقال لهذا العالم عالم الاتفاقات ولا الوجود العقلي حيث ليس له
افتقار الى اسباب عرضية خارجة عن طبيعته باينة لجوهره اذا

اذ العقل بالفعل قد صح عند الحكماء ان الصور المجردة الكلية صورة
معقولة بالفعل وكذا الصور المجردة عن المادة في حكمه لا محالة معقولة بالفعل او متخيلة
بالفعل وايضاً لما ثبت ان كل صورة مجردة بالفعل انها لم تكن بالعقلية تسوّقه
كذلك فلابد لها ان لا يكون من شأنه ان يكون بالفعل او كان من شأنه
ذلك لكن لسبب ان لا ذات فان كان حصل في الخارج فمن شأنه ان
يصير معقولاً وان لم يكن لسبب الا لان الذي من شأنه ان يعرض له امر
لم يكن حاصلاً له بالفعل وذلك لعدم شيء من اسباب وجوده الذي لابد
لا بالفعل لجهة فاعلية او لعدم استعداد لقابلية والاول محال
لان الفاعل المفيض للصور العقلية هو العقل الفعال والذات لا بخل فيه
وقصور ونقص او عجز والثاني ايضاً كذلك فان الصور المجردة ليس لها تمام
ولا تقتضي ذاتها جهة قبول او قوة تغير او امكان انفعال لم يكن بالفعل لذا تعقل او
شيئاً من هذه الامور لذا لم يكن الذي عالم الحركات والتغيرات او الى المواد ولذا

وقد

وقد فرض كون تلك الصورة مجردة لا تتعلق بمادة تغير وتستحيل الى وجه
فثبت ان كل صورة مجردة فان وجودها في نفسها هو بعينه وجودها لغيرها
معقولة بالفعل وكذا التعليم بالعكس اعني ان كل صورة محسوسة فان
وجودها في نفسها هو محسوسيتها ومحسوسيتها هو وجودها للجوهر الحاس
وكل صورة متخيلة فوجودها في نفسها هو وجودها للخيال حتى لو فرض انسلاخ
المعقولة عن الصورة التي فرضناها معقولة لم تكن في نفسها شيئاً من الاشياء الذي
كان يكون في نفسها فلكاً او شجراً او حيواناً او انساناً وكذا الكلام
في المتخيلات او المحسوسات فان وجودها العقلية الذي تظهر لذاتها
الاشياء عند العقل او النفس فكون وجودها نوراً عقلياً معقولاً لذاته
بعينه المهيات الكونية معقولة بالفعل وكذا القياس في الصور الخيالية
والحسية في انها نور خيالي يتخيل به الاشياء او نور حسي به تظهر المحسوسات
وتصير محسوسة بالفعل فاذا كان الامر هكذا فمن كون معقولية المعقول

ار

بل بعينه نحو وجوده للعاقل لا لغيره وكذا المحسوسية المحسوس بما هي وجوده
بعينه للجوهر الحاس فيلزم من ذلك ان يكون ما هي المعقول
غير مباين الذات عن وجوده اذ لو كان للعاقل وجه وللصورة
المعقولة التي هي معقولة بالفعل وجه آخر ولكانا موجودين متغايرين
لكان لكل منهما انفكاك الوجود عن صاحبه لكان عدم الجمهور يلزم ان يكون لهما
اذا النظر الى الصورة العقلية وحدها وقطعنا النظر عن الجوهر العاقل
فهي بما هي في تلك الملاحظة كانت عليه في ذاتها او غير معقولة فان معقولة هم
لم تكن هي في تلك الملاحظة معقولة فلم تكن بحسب وجودها بعينها معقولة
بل كانت معقولة بالقوة بالفعل والمقدر خلاف هذا وهو ان
وجودها بعينها معقوليتها ولو كانت في تلك الملاحظة ايضا لها اي
يكون مع قطع الالتفات الى ما سواها من الذات المغايرة للجوهر العاقل
معقولة فهي لا محالة عاقلة لنفسها اذ المعقولية لا ينفك عن العاقلية لانها
بالتضايف

من باب التضايف والمتضايفان لا يوجد احدهما بدون صاحبه فوجود
واحد بعينه عاقل ومعقول له فكل صورة مجردة عن المادة فهي عاقلة
ومعقولة معا من غير افتراق بين المعنيين بحسب الوجود وان تغايرا بحسب المفهوم
او مفهوم الى قيبه غير مفهوم المعقول والا لكان المتضايفان مترادفين حال
ولا يكون وجود واحد مصداقا لمفهومين متغايرين بل متعددات
كثيرة فغير مستنكر لكون ذات تقع بازائه مع احديته مصداقا لكثير
اسمائه وصفاته من غير ثبوت كثرة فان ذلك يلزم انه اذا كان
للعاقل وجه ومعقولات كثيرة ان يكون وجه بعينه وجها لكان المعقولات
ما هي معقولات من غير تعدد وتغاير ومع ان النفس حال الادراك
الجواهر الحساس بجميع الصور المحسوسة وحال ادراك القوة الخيالية بجميع
الصور المتخيلة وهذا ان كون صور كثيرة ادراكية عقلية كانت
او خيالية او حسية مع تماثلها وتغايرها عين امر واحد

موجوده لوجوده وجه اثر عجیب من عجائب اسرار الوجود
فاز الیه البرهان الیقینی القطعی الذی لا مجال لاحد من المنکرین لها للاحکام
العقلی الصحیح ان ینکره ولا ان ینحرف عن هذا المسلک السالک اخر
کالجهال والتقلید ونحوه ومن لم یجعل الله له نورا فما له من نور فعلی
فی تشبیه ما قلنا وتاکید ما قررنا ان العلم الحاصل للنفس فی مراتب
لکن نذکر
ادراکاتها الحسیة والخیالیة والعقلیة لیس کما اشتهر عند الجمهور و ا
من ان النفس مجردة ذاتها وتجرد المدرکات تستفاد منه وتجرد
شیئا فشیئا تجردا تدریجیا حتی ان کل قوة ادرکه فهی تنتزع صورتها
المدرکة اذا کانت مدرکة بالفعل والمشهور عند الجمهور ان النفس
تجرد الصورة الحسیة وتنزعها عن موادها تجریدا اتم فتصیر متخیلة
بالفعل ثم تجردها تجریدا کلیا فتصیر معقولة بالفعل والنفس فی ذاتها
ای کانت فی اول الامر عرضا لاشتغال واستحالة ومدرکاتها متنقلة
مستحیلة

مستحیلة ولیس الامر کذلک بل الامر بالعکس مما ذکروه اولی
فالصواب ان یجعل تفاوت الصور الادراکیة فی مراتب
التجردات والاکتنافات تابعة لتفاوت المدرک
اذ المعتبر فی الغواشی المادیة لا یمکن له ادراک الصورة الخیرانیة المتعالیة
فظهور کل حقیقة نوعیة کان مثلا علی القوة العاقلة تارة بصورة
نوعیة وحدانیة عقلیة وعلی الحواس تارة اخری بصور متخالفة متکثرة
لیس الا یدل علی ان یکون النفس فی اطوارها الوجودیة تابعة
لمدرکاتها اولی من ان یجعل اختلافها وحرکاتها تابعة لاختلاف
احوال النفس واستحالاتها وهذا الحق والصواب فاعلم ان الله القادر
الذی جعل من امر النفس واطوارها ونشاتها الوجودیة وکونها فی
کل طور وجودی متحدة مع طائفة من مدرکاتها واتحادها مع الخیال
خیال ومع العقل عقل ومع الحس حس وما تدری نفس ماذا
صور

فاذا اتحدت مع الطبيعة صارت عين الاعضاء

واذا اتحدت مع الحس بالفعل صارت عين المحسوسات

التي حصلت للحواس بالفعل واذا اتحدت مع الخيال بالفعل

تصير عين الصور المتخيلة وهكذا الى ان يرتقي الى مقام العقل فتصير

عين الصور العقلية التي حصلت بالفعل والحكمة في ذلك ان الله تعالى

لما جعل في الوجود وحدة عقلية اي عالم العقل وكثرة حسية

اي عالم الحس والتخييل على مراتبها اقتضت العناية الالهية بان يجعل نشأة

جامعة يدرك بها في العالمين فرتب لها قوة لطيفة يناسب بها ابدا

تلك الوحدة العقلية الباقية فتمكن بتلك المناسبة من ادراكها

وهو العقل الفعال وقوة اخرى جسمانية او مادية يناسب بها

تلك الكثرة الجسمانية فيدركها من حيث هي بل لا كل النفس مدار

لكونها تنجلب عليها الصور ولقصدها جهة الكثرة الجسمانية واذا

قويت ذاتها

واذا قويت ذاتها واشتدت فعليتها غلبت عليها جهة الوحدة

فصارت عقلا ومعقولا بعد ان كانت حسا ومحسوسا فللنفس حركة جوهرية

من ادنى النشأة الاولى الى النشأة الآخرة وما بعدها فصلنا القول

في المنهاج والاشارة الى نحو علم النفس بالاشياء الحكمة ان

فانّ العقل الى المعقولات فانّ الحس الى المحسوسات وان ليس للادراك كما قال

مثلا عبارة عن اخذ صورة المحسوس من مادته ولا عن ان يأخذ من المبصر شبحا

ينتقل اليه العينية من مادته الى مادة البصر لاستحالة انتقال

المنطبعات من موضوع الى موضوع ولا ايضا بمناولة حركة العقوة اي

كما بصره نحو صورة المحسوس الموجود في مادته على ما ذهب اليه اصحاب

الشعاع في باب الابصار ولا ايضا بمجرد اضافة وضعية للمادة ولا

ولا باضافة علمية للنفس الى تلك الصور المادية كما ذهب اليه الاشراقيون وقول

في باب الابصار وقوم كالفخر الرازي في الادراك مطلقا فان

بره للادراك الشرائط كلها باطلة عنه كما بينا في موضعه بيانا برهانيا

للاضافة فان الاضافة الوضعية الى الاجسام وهي فيها ليست علما بها

والادراك لها والاضافة من الجوهر العقلي لا يمكن ولا يتصور بالعلائق

الى ذوات الاوضاع المادية ولا يمكن ان يكون لها ادراك كان ٢

الا من طريق العلم المحيط بأسبابها وعللها بل الحق عنه ما في بابه

وغيره من انواع الادراكات انه انما يحصل بانشاء صورة

نورية ادراكية من عالم النفس على طريقة الفيض الابداعي فيحصل بها الادراك

والشعور بالاشياء وتلك الصور ان كانت حسية فهي الآلات

والمحسوسة بالفعل فالصورة البصرية ليست مادية خارجية ولا انطباعية تنطبع

في آلة الابصار والا هي شيء متعلقة قائمة لا في محل وانما هي بلا مادة وكان لها تعلق

نوري ولا وجود الصورة في الخارج فهي من الشرائط والمعدات

لحصول تلك الصورة المجردة في صقع النفس والكلام في كون تلك

الصورة

الصورة حسية وخيالية ومحسوسة كالكلام في كون الصورة

العقلية عقلا وعاقلا ومعقولا وكذا في غيرها من الادراكات

الحسية والخيالية والعقلية فان العلم للادراك في كل الاقوال حجة

فيعرف ان يعلم ان البصر انما يرى الاشياء الخارجية ولذا لها

حتى يكون بحيث يكون الحس فيحس به ويعرفها معرفة صحيحة على نحو

كان المرء البصير اذا التفت بصره على الاشياء لم يرها حتى يكون بحو

شيئا واحدا الا ان البصر يقع على خارج الاشياء والعقل على باطن الاشياء

فله الحس يكون توجيه معها بوجوه واقوى حالا توجيه

اقوى في توجيه الحس بالمحسوسات

والبصر كلما اطال النظر الى الشيء المحسوس اضر به المحسوس حتى يصير فارغا

عن الحس لا يحس شيئا ولا البصر يقع فهو يكون على خلاف العقل

واعلم ان هذه المسالك التي سلكناه في باب العلم غاية في التقدم تنبيه

ينفع الشافي الدراسات كثيره ولا يرد عليه النقض ما يرد على القائل ما تقدم

للاذا

للاشياء في ذاته تم والانطباع فيه وكذلك العقول بانطباع تلك الصور
في ذات العقل فان التعقل لو كان بارتسام الصورة العقلية
في ذات العقل يلزم منه شنيعة في علم الباري جل اسمه من كون
في الكتب ويلزم ايضا في كون صورة الجوهر منطبعة في ذات الجوهر
الحقيقي كون صورة واحدة مندرجة تحت مقولتين ذاتا
مقولة الجوهر ومقولة الكيف وكذا انطباع الكم والوضع
يلزم كون كل منها مندرجا تحت مقولتين احديهما الكيف
المعروفة في مقامه فعلى طريق الحق المطلق المنسبا هذا
ان الذي تقرر عند الجمهور من ان القوة العاقلة من الانسان
تنال صورة المعقولات من خارج ذاتها بجهة ما لم تكن عاقلة بالفعل
لا بان تتحد بها وتتحول اليها حال تكملها لا تعويل عليه فان النفس
اذا كان خالية من العلم عاقلة بالفعل ولها قوة ان تنفعل من
المعقولات

المعقولات فاذا صادفت الصورة العقلية وادركتها ادراكا
عقليا فتعقل تلك القوة الانفعالية فيها فاذا ادركتها وخف اليها
ادركها بذاتها العارية عن العلم والتعقل صورة معقولة فليت شعري
كيف تدرك ذات عارية جاهلة غير مستنيرة بنور اصلا صورة
خارجة عن ذاتها المظلمة وهي صورة نيرة في ذاتها معقولة صرفة
فان ادركتها بذاتها العارية فيلزم ان يكون الذات الجاهلة
قد ادركت معقولا صرفا بالفعل بيانا بذاته لذات المدرك
خفي بكونه، وايضا تباين احدهما عاقلة بالقوة وللاخرى
معقولة بالفعل مع ان المتضايفين في معنى من المعنى بابا لها
متضايفان لابد ان يكونا في الوجه والعدم والقوة والفعل
فيمتنع ان يكون احدهما بالقوة والاخر بالفعل فالعاقل
كيف تبصر وترى وباي نور تنظر الى الالوان والا لولا

وكذا العقل بالقوة اي نور عقلي يبصر المدركات. الصور العقلية
ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور وان ادركها باستشراقه
به وادراكها في صورة عقلية فينتقل الكلام الى النسبة وادراكها الجارية
الى تلك الصورة في انها باقية لتلك الصورة او متقومة
متحدة معها فان كانت باقية عاد المحذور المذكور
فيفضي الصور الى غير نهاية وهو محال وان لم يكن باقية
فكان تلك الصور لعينها عاقلة بالفعل كما انها معقولة بالفعل
من غير صورة اخرى وهذا بعينه مطلوبنا وليس لقائل ان يقول
لعل تلك الصورة يكون واسطة في كون النفس عاقلة لها لا انها
ويكون اي معقولة للنفس من انها معقولة ان وادراكها مطابقة
لانه يصير معقولة للنفس بتلك الصورة لانا نقول لو لم
الصورة معقولة اولا لم يمكن ان يكون بها يدرك بها غيرها
وليس توسط تلك الصورة لغيرها كتوسط الالات الجسمانية

في الوصول

في الوصول الى الاعمال البدنية بل شانها شان النور
المحسوس في ادراك المبصرات حيث يبصر النور اولا وبتوسطه
يبصر غيره بالعرض وثانيا ثم لا شبهة ولا خفاء بالبرهان
القاطع ان الصورة المعقولة معقولة بالفعل سواء عقلها عاقل
غيرها ام لا وكذا الصورة المحسوسة لا يمكن لها فرض وجودها لم تكن
لم يكن ٤ اي حسية محسوسة فهي محسوسة بالفعل وان في العالم جوهر حاس
وليس وجود الصورة العقلية للادراك عقلية او حسية للنفس كوجود
الدار والاموال والاولاد لصاحب الدار والمال والولد في ان
لها وجها في انفسها ووجها لغيرها وليس وجودها الا لنفسها
وجودها لغيرها وليست صيرورة النفس عاقلة بالفعل كصيرورة
زيد ذا مال وعرض ولدين عرض ان يتحول وجوده وجودا اخر

فصل في رفع ما يرد على اتحاد العاقل والمعقول

وحاصل الشبهة المذكورة في كتب الشيخ المعلم الشيخ الرئيس
في اكثر كتبه لنقض على المبطل القول بهذا الاتحاد واشنع على
المبطل له غاية الاضرار حاصله في الاشارات ان قوما
من المتصدرين يقع عندهم ان الجوهر العاقل اذا
عقل صورة عقلية صار هو هو فلنفرض الجوهر ج وكان
هو يعقل ولا يعقل المعقول من أ فهل هو ج كما كان
عندما لم يعقل أ او بطل منه ذلك فان كان كما كان
فسواء عقل أ او لم يعقلها وان كان بطل منه ذلك
البطل على انه حال له والذات باقية فهو كسائر الاستحالات
ليس على ما يقولون وان كان على ان ذاته بطل فقد بطل
ذاته ووجد شيء آخر ليس انه صار شيئا آخر على انك
ان تاملت هذا ايضا علمت انه يقتضي هيولى مشتركة
وتجدد مركب لا بسيط

لا مركب لا بسيط وقال زيادة تنبيه اذا عقل أ ثم
عقل ب أ يكون كما كان عند ما عقل أ حتى يكون سواء عقلت ب
او لم يعقلها او يصير شيئا آخر ويلزم منه ما تقدم وذكره [illegible]
حجة خاصة على نفي الاتحاد بين العاقل والمعقول ولهم حجة عامة على
نفي الاتحاد بين الشيئين مطلقا ذكره الشيخ وغيره في كتبهم وهي ان اتحد الشيئين
ان كانا موجودين فهما اثنان فلا اتحاد وان بطل احدهما ووجد
الآخر فلا اتحاد وان عدما جميعا وحدث امر ثالث فلا اتحاد بل
يتم وقال في الاشارات وكان لهم رجل يعرف بفرفوريوس
عمل في العقل والمعقولات كتابا يثني عليه المشاؤون وهو حشف كله
وهم يعلمون من انفسهم انهم لا يعقلونه ولا فرفوريوس
نفسه وقد ناقضه من اهل زمانه رجل وناقض هو ذلك المناقض
بما هو اسقط من الاول وقال في علم النفس من طبيعيات الشفاء

وما يقال من ان ذات النفس تصير هي المعقولات فهو من جملة
ما يستحيل عندي فاني لست افهم قولهم ان الشيء يصير شيئا آخر
ولا اعقل ان ذلك كيف يكون ثم اورد الحجة الدالة على نفي الاتحاد
ثم اخذ في الطعن والرد على من ذهب الى هذا الاتحاد وقال وكان اكثر
ما هوس الناس في هذا امر الذي صنف لهم ايساغوجي وكان
حريصا على ان يتكلم باقوال مخيلة شعرية صوفية يقتصر منها لنفسه
ولغيره على التخيل ويدل اهل التمييز على ذلك كتبه في العقل
والمعقولات وكتبه في النفس نعم صور الاشياء تحل النفس وتزينها
ويكون النفس كالمكان لها بتوسط العقل الهيولاني ولو كانت النفس
صارت صورة شيء من الاشياء من الموجودات بالفعل والصورة
هي الفعل وهي بذاتها فعل وليس في ذات الصورة قبول شيء انما
قوة القبول في القابل للشيء وجب ان يكون النفس حينئذ لا قوة لها

على قبول صورة اخرى

على قبول صورة اخرى وامر آخر وقد نراها تقبل صورة اخرى
غير تلك الصورة فان كان ذلك الغير ايضا لا يخالف
هذه الصورة فهو من العجائب فيكون القبول واللاقبول واحدا
وان كان يخالفه فيكون النفس لا محالة ان صارت الصورة المعقولة
قد صارت غير ذاتها وليس من هذا في شيء الى آخر
هذا الكلام انتهى وهذه حجة اخرى على بطلان ذلك الكلام
وسيرد عليك جوابها انتهى فعلمت ان الذي يحال العلم اولا
قبل الخوض في دفعها ذكره الشيخ وغيره في نفي الاتحاد بين
العاقل والمعقول هاهنا وجهان الاول احدهما ان الوجود في
كل شيء هو الاصل في الموجودية وهو مبدا الشخصية ومنشأ
الماهية ومصداق ذاتياته وان الوجود مما يجري فيه الاشتداد
والتضعف والاستكمال والتنقص وله في كل مرتبة من الشدة والضعف

صفات ونعوت ذاتية غير كالثة فتدبر ذلك

والثاني ان الحركة والاستحالة كما يجوز في الكيف والكم وكذا الكيف

يجوز في الجواهر الصورية المتعلقة بالمادة ضرباً من التعلق والحركة في

كل مقولة يتصور على وجه فرد شخصي متصل تدريجي له في كل آن

مفروض من زمان تلك الحركة حد خاص من حدود تلك المقولة لم يكن قبله

ولا بعده واذا ثبت هذا ان الاصل الاصيل للقول بتحققها

والذاهب عنها في كتب المبسوطة فعلم ان للاكوان ايضاً للتباين

يتصور على وجوه ثلاثة الاول ان يتحد موجود بموجود

بعد ان يتعددا بان يصير الموجودان الاثنان موجوداً واحداً

وهذا مما لا شك في استحالته لما ذكره الشيخ وغيره في ذلك

نفي الاتحاد والثاني ان يصير ماهية من الماهيات ومعنى

من المعاني بتعينها ماهية اخرى ومعنى آخر بالجعل الذاتي الاولي

وهذا ايضاً

وهذا ايضاً من الممتنعات فان المفهومات المتغايرة لا يمكن ان

يصير مفهوم منها واحداً فان كل ماهية من حيث هي هي لا يمكن ان يكون

ماهية اخرى لذواتها الا ان يبطل وجود احدهما ويكون وجود غيرها

والثالث ان الصير موجود بحيث يصدق عليه معنى عقلي وماهية

كلية بعد ما لم يكن صادقاً عليه اذ لا اشتداد او وقع في وجوده

والاستكمال حصل في هوية الشخصية المستمرة على النعت الاتصال

وهذا ليس مستحيلاً الا ترى ان صورة الانسان الواحد من نشوء

كونه جنيناً بل نطفة الى غاية كونه عقلاً ومعقولاً تتوارد عليه الاطوار

وان جميع المعاني المعقولة التي وجدت اسرارها متفرقة في

الاحجار والنبات والحيوان توجد مجتمعة على وجه بسيط في الانسان

لا يقال هذه المعاني الكثيرة انما توجد في الانسان لا بحيث تكثر ذاته

لانه قوة وحدة لانا نقول بل بحسب صورة ذاته الواحدة

المضمنة لقواه فان جميع قوى الانسان المدركة والمحركة
الحيوانية والطبيعية تفيض على مادة البدن ومواضع الاعضاء
من مبدء واحد بسيط هو نفسه وحقيقته وذاته وتلك القوى
كلها فروع ذلك الاصل الذي هو حس الحواس وعامل الاعمال كما
ان العقل البسيط الذي اثبته الحكماء هو اصل المعقولات المفصلة
النفسانية وسبيلها لكن في هذه الكلمة ان العقل الفعال
في انفسنا هو كمال العقل الموجد في المعقولات بحسب التصديق
والتحقيق وبالجملة كون ذات واحدة بحيث يصدق عليها
لذاتها معنى لم يكن ملاك الاتحاد مصداقه ليس بمحال وكذا صدق
ذات واحدة بحيث يصدق عليها التصديق على ذوات كثيرة
متغايرة ليس ممتنعا كما قيل ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في
واحد ولنرجع الى الكلام على حجج الحكماء العلام اما الذي

ذكره الشيخ

ذكره الشيخ في الاشارات بقوله ان لكان كل واحد
من الامرين موجودا فهما اثنان متمايزان قلنا ان هذا
غير مسلم لجواز ان يكون المتغايران بوجود واحد فان الحس والناطق
متغايران يمكن الحكم باتحاد احدهما مع الاخر وقد صار الانسان
موجودا واحدا وكذا الكلي الطبيعي المذكور في الشفاء قال قوله فان
اذا صار الشيئان شيئا فاما ان يكون ذلك الشيء موجودا او معدوما
قلنا نختار انه يكون موجودا قوله وان كان موجودا فاما ان
ان يكون موجودا او معدوما قلنا نختار انه يكون قوله
فهما موجودان لا موجود واحد قلنا بل انهما موجودان بوجود واحد
ولا يحتاج الى الاثنان بالعقل والمعقول فالذي ذكره الشيخ في
الاشارات بقوله بل هو حجة كما كان عنه هلم للعاقل قلنا
نختار انه هو هو من حيث الوجود وليس هو هو من حيث المفهوم

والعاقل

كتابخانه مجلس شوراى ملى
١٣٠٢

كالهواء اذا صارت جسماً فلم يبطل في الماء اذا
صارت متصورة بصورة كمالية الا انه من باب النقص
والقصور كالصبي اذا صار رجلا لانه لم يزل منه شيء الا انه
امر عدمي كالصغر وبه صرح الشيخ في المقالة الثانية من الهيات الشفاء
عند بيان اقسام كون الشيء من شيء فقد حقق هناك ان الصيرورة
شيء شيئا اخر على وجهين احدهما ان يكون الاول انما هو
هو بانه يتحرك بالطبع الى الاستكمال بالثاني كالصبي اذا صار رجلا
لم يفسد ولكنه استكمل ولم يزل عنه جوهري ولا عرضي الا ما يتعلق
بالنقص وبكونه بالقوة والثاني بان يكون ليس بالطبع ان يتحرك
الى الثاني وان كان مرتبة كالاستعداد لقبول صورته لا من جهة
ماهيته مثل الماء انما يصير هواء بان يخلع من هيولاه الصورة
المائية ويحصل لها الصورة الهوائية قال والقسم الثاني
لا يحيل

كتابخانه مجلس

لا يحيل الذي في الاول بعينه الثاني بل جزء منه وبعينه ذات الجوهر
هذا ملخص كلامه وهو صريح في ان كون الشيء شيئا قد يكون بحيث
قد صار للاول بعينه متحد الثاني وهو هو كما كان اولا [illegible]
يكمل مثل ذلك ههنا ثم الذي ذكره في الفرق بين القسمين في
حصول شيء من شيء ان في القسم الاول يتحرك الصورة بطبعها وجبلتها
بل في جهة ماهيتها الى الذي يسبب اخر كالقسر او ما يجري
مجراه كالماء اذا صار هواء صريح في اثبات الحركة الجوهرية
والاستكمالات الذاتية مثل النطفة اذا صارت جنيناً
ثم حيوانا حيا ثم رجلا فلذلك ان هذه الاستكمالات
ليست بقسر قاسر او ارادة خارجية او اتفاق بل كان بحركة
ذاتية جوهرية لا عرضية يبطل المتحول الطارئ المتحول اليه
يشتد وجوده ويكمل هويته ذاته فكذلك الحال في حال العاقل
قلد

عما للذات بالفعل ولم تبقه فيه الا ما هو من باب القصور والنقص
وهو ما لا يستحال في هذه الاطوار ليس في حيث التقسيم الثاني
الذي يكون بحسب الكون في صفة التغاير لان ذاتها لم يكن ولا يكون
بحسب مقتضى الطبيعة الذاتية بل من جهة القسر وغيره كما للعلاقات
العناصر بعضها الى البعض من جهة اسباب خارجة عن طبايع
العناصر ومن جوز ان النفس الانسانية من لدن تكونها في النطفة
وكونها بالقوة في كل شيء وكان ادراك حتى الانسان من التحليل
الى كونها عاقلة بالفعل جوهرا وحدانيا واحدا من الجواهر
والوجه لم يتفاوت الا للعوارض الخارجة من باب الادراكات
والتحريكات فقه ركيك شطط حتى كانت عنده النفوس
الدنيا والكاملين مع نفوس الانبياء والاطفال بل الاجنة
في الطول للامهات في درجة واحدة من تجوهر الذات
الانسانية

الانسانية وحقيقتها واحدة بالذات وبحسب كل احد غيره يلحق
الوجود الذي لها نعم لو قال ان هذه الكمالات وجودية
كما صار الوجود زائدة مع منافيات الذاتية وحقيقة الذات لكن له
وجه بشرط ان يعلم كيفية زيادة الوجود على الماهية من انها
بحسب الذهن والتحليل لا بحسب الخارج مع ان الوجود هو الموجود
في الخارج والماهية متحدة به صادقة عليه من غير ان يكون مجعوله
بذاتها ولا ايضا ان تحليل حصل منها وبان الوجود وجودها
تبع م بل المحكي بالذات هو وجود كل شيء والماهية طبع له كالظل
وقوله كان سطحيا ذلك مع انه حال له والذات باقية
فهو كبير لان الاستحالة للذات ليس على ما يقولون مثلا لكم سطحيات شيء
من مقوماته ولا من وجهاته انما يتعلق بالنقص والقصور بانه
التي كان ناقص الجوهر فما شتد في تجوهره وليس كبير للذات استحالة

الثاني اي من القسم الثاني كالماء اذا صار هواء وكالاسود
اذا صار ابيضًا قوله وان كان مع انه ذاته فقد بطلت ذاته ابيض ح
وحدث شيء اخر ليس انه صار شيئًا اخر فلما قد مر
ان الذي يبطل في باب الامر العدمي كالقوة الاستعدادية
وكالقصور قوله مع انك اذا تاملت هذا البضاعة علمت
انه بعض هيولى مشتركة فهو مركب لا بسيط قلنا نحن لا نمنع
ان يكون لمشتركة الجوهر المتجدد والوجه المشتبه للجوهرية
والذات نوع تعلق بالجوهر المادي واقع تحت الحركة
وان اراد ان الماهية المتجددة مركب لا بسيط فغير مسلم ان
اراد به التركيب الخارجي في ذاته اذ ان كان وجودها صوريًا لا
تركيب فيه خارجيًا ناشئًا الذي قد يتأتى لا بل بعين عقلا بالعقل
وان اراد به التركيب التحليلي للامر العقلي [illegible] اوان التركيب
[illegible]

لا في ذاته بل بنفسه وبالخارجه كالله الحقيقي بجعل بسيطا نوعي طبعي
كالامر ان الطبيعي فهو مسلم ولا تناقض به في بساطة الصورة
ولا الحجة الخاصة التي ذكرها في الشفاء قوله لو كانت النفس
صورة شيء من الموجودات العقلية الى قوله وقد مرارا
لقبلت صورة اخرى وحاصله ان جهة العقل غير جهة الانفعال
ولكون الشيء صورة ينافي كونه مادة الا ان يكون مركبا ازله
خارجيا فلا الذي يرفع به حجة للاشكال الثاني
احدها ان كون الشيء صورة للامر الحسي لا ينافي كونه مادة
للامر عقلي واما ثانيا كون كون الشيء واحد فعلا ووجوه بالاشتقاق
الى الشدة وحدة بالنسبة الى وحدة [illegible] فالنفس
فالنفس صورة للصور الحسية في هذا العالم ومادة المولدات العقلية في
عالم اخر وثانيها انه قد سبق الفرق بين الهيولى الحسيات

وهيولى العقليات بأن للأولى لا تحمل إلا صورة واحدة
ولا تتراكم عليها الصور الكثيرة لضيق وجودها المادي وأما الثانيات
فهي الجمعية بأن صور الأشياء الكثيرة بخلاف الهيولى العقلية
فإنها كلما وجدت فيها صورة في القوة إلى الفعلية صارت
أشد قبولاً لغيرها وأشد مناسبة لما لولاها ثم الغالب في تحقيق
هذا المرام أن النفس الإنسانية في بدء نشأتها مادة إنسانية كانت
كأنها شيء من الموجودات الجسمانية كأنها كالصور المحسوسة
أو أنه لم تكن في أول الكون صورة عقلية لشيء من الأشياء
إذ من المحال عنده أن يحصل من اجتماع صورة عقلية ومادة
طبيعية جسمانية نوع واحد جسماني كالإنسان بلا توسط استكمالات
واستعدادات للأولى المادية فإن ذلك عنده من المحالات
إذ نسبة المادة إلى الصورة التقريبية كنسبة القوة إلى الفعل

ونسبة النقص

ونسبته النقص إلى التمام ونسبة الصورة إليها نسبة الفعل المحقق
للنفس في مبادي الفطرة كانت صورة شيء واحد من موجودات
هذا العالم الجسماني إلا أن في قوتها سلوك إلى عالم الملكوت
على التدريج وبحسب هذا السلوك ضعفت نشأتها الحسية فإنها
في حيوانيتها أضعف الحيوانات كما أن الحيوان يكون في قوتها
النباتية أضعف مما في سائر النباتات وكذا النبات تضعيف
من الجمادات في قوتها الطبيعية الحافظة للتركيب الجامعة
للاستطقسات وكذا الطبايع العنصرية الموجودة في المبادي
أضعف كيفية وأنقص صورة من البسائط المفردة وذلك
لأن شأن المتحرك من مرتبة إلى مرتبة أن يكون حالته في صدد
حركته بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ليمكن له الانتقال
من حال إلى حال كما يرى في سائر الحركات والتغيرات

وبالجملة

ولاجل ان يضعف القصور في حيوانية الكائن
الممكن الى ان يتخطى من عالم الى عالم الملكوت الاعلى فالنفس الانسانية
جسمانية الحدوث روحانية البقاء فهي اولا صورة
طبيعية لمادة حسية وفي قوتها قبول الصور العقلية التي
بحصولها عقلا بالفعل وتتحد بها اتحادا عقليا ولا منافاة
بين كونها الفعلية الحسية وبين قبولها للاستكمال العقلي
بها وقد تحولت في استكمالاتها وانتقلت في اشتغالاتها
جميع الحدود الطبيعية من الكثيف فالكثيف الى اللطيف
فاللطيف حتى وصلت الى اول درجة الحيوان في القوة
اللمسية ثم سلكت جميع الحدود الحيوانية الحسية وغيرها
الى الخيالية والوهمية الى اخر درجة الحيوان ثم
التي قد يوجد في غيره الكمال ومنه الى اول درجات

الحيوان العقلي

الحيوان العقلي فالصور والمعاني الحسية كلها والصور الخيالية درجات
للصور العقلية واثبات الفيض عليها اولا المعقولات والمفهومات
العامة المشتركة ثم الثواني وما بعدها الى ان تصير صائرة اياها
بقوله ليس في ذات الصورة قبول شيء على الدوام ذلك بحسب جهة
القبول منضمة فيها لتضمن الفصل للنوع البسيط وقوله انما القبول
للقابل للشيء على العموم وهو لكن بمعنى وهو للانفعال التجددي للاستكمال
الذي يكون لحدوث مقابل الشيء كالمتصل ينفصل والماء اذا
صار هواء والى القبول بمعنى الاستكمال فالشيء الصوري يكمل بالصفة
بالقبول الاستكمالي وهو سلوك السلسلة الطولية للوجود وقد يكون
لطريق الشائعة وهو سلوك السلسلة العرضية كما في الحركات و
بالجملة القبول للشيء قد يكون مصحوبا بالعدم الخارجي التقابل
والمقابل وقد يكون مصحوبا بالعدم الذهني له في ظرف التحليل

والاول مثال المادة القابلة للصور الحسية والثاني مثال للصورة
المتعلقة بها حاضرة لدى المتعلق ولا الصورة البرية في كل الوجوه
غير المادة تلبس فيها كما سنظر لوجه الاول بل نقول ان النفس
التي هي عقل بالقوة اذا كثرت تعقلاتها غيرها فهي تلك التغير
ليس غيرية بالفعل صورة موجودة لوجه اخر بل بانه متى عقل
لم يكن حال فانع النفس او لانه حصل له الاستعداد في وجوده
فصارت مصداقا لحمله وسطا للعالم عقدة والمراد من صورة اي شيء
عندنا هو وجوده للذي يعقله ومنشأ الكلي والصور الكلية
ليست الوجود الا بسيطة للذي قد يكون مصداقا للمعاني
وصفات كمالية وقد يكون قويا وشديدا وقد يكون ضعيفا
ناقصا وكلما كان الوجود اقوى واشد كان اكثر جمعا
للمعاني واكثر آثارا وبالعكس فالنفس اذا قويت صارت مصداقا
لمعان كثيرة

لمعان كثيرة كلما فيها اذا وجدت علمية وجها ضعيفا
يكون صورة لنوع ناقص حال كالفرس المعقول والشجر المعقول
والارض المعقولة فكل منها صورة واذا وجدت في الخارج
كانت صورة لنوع مادي منفعل الى شيء عن نوع اخر بآثار
واذا وجدت في العقل كانت صورتها العقلية متحدة الوجود
بجوهر عقلي لان الوجود وجه عاقل لها قد يوجد بجميع
المعقولات بوجه واحد ولا يوجد الكثرة وما خارج
٢ صور الجسم وان كان بخلافه فيكون النفس لا محالة
ان كانت هي الصورة المعقولة فقد صارت غير ذاتها فلي
لم تصر غير ذاتها بالعدد بل بحد الكمال والنقص وكمال الشيء
وكمال اثره وتمامه هو به الكل الشيء وقد صار فضلا فضلا
بعد بدا النفس الى العاقلة والعقل انما يعني به قوتها التي

بها العقل او يعني به صورة هذه المعقولات لا يمنع ان النفس
يكون معقولة فلا يكون العقل والعاقل والمعقول شيئا واحدا
اقول لا يكون للاول الا للاول هو العقل بالفعل فغير صحيح وان
ملك القوة لو اراد بها ما يستعد له النفس اولا فان اراد به
عن صور المعقولات بذاتها محال ان يكون اي بعينها على
العقل بالفعل والا لكان الشيء واحد بعينه قوة وفعلا جملة
وعملا وليست عاقلة الشيء نفس تلك فهذا كما ترى عنه
الشيخ ويلزم المحال ولا يكون تلك الصور المعقولة عقلا بالفعل
على ما زعمه حتى يكون الجوهر المفارق الذي هو صور وكانت
للهيولى الحسية المشتركة فلا لها وهو في ذاته لكان من غير
ان يتغير فيه الكيف ثم كيف عن استحالته ووضح فساده
في اي ابناء الاتمام من جانب النفس فالمراد لها انه مرة العقل

كيف العقل

كيف تعقل صورا عقلية مباينة الذات عن ذواتها وايضا
كان موثر في الشيء مطلقا ووضع موثره لك حضور الوجه المتقع
في الشيء وضع وجوده المتقع او مستلزم له وكان المعقول بالقوة
وهو الصور المادية التي الذي المعقول بالقوة كالاجسام والمقادير
من ذوات الاوضاع وكل المعقول بالفعل التي الذي المعقول
بالفعل والحكمة فقه علم وتبين ان النفس قبل التصور ذاتا
معقولة التي لها صورة من التعقلات التي بالقوة كالصور
الخيالية والوهمية قبل الادراك العقل الفعال على الخيال ووقع تلك
الصور الخيالية والوهمية واما جانب تلك الصور رحمه
على ما ذكره الذي اراد الله برحمه ان تلك الصور بعينها
مع قطع النظر عن عاقل خارج عن ذاتها معقولة الهيولات
في ذاتها لو لا عقلها عاقل او لم يعقل فهي في حد ذاتها عاقلة

لو الله

لذاتها لكنها تعقل في ذاتها انها العاقلة ابدا فلا محالة
تكون النفس متحدة بها وهذا هو الذي اردناه واعلم ان الشيخ
مع كونه من اشد المصرين على انكار اتحاد العاقل بالمعقول في سائر
كتبه لكن قد رجع عنه في المطلب في كتابه الملقب بالمبدأ والمعاد
ولست ادري هل كان ذلك على سبيل الحكاية لمذهب اهل الكمال او
اعتقاد بانه لاستبصار وقع له من اضاءة نور الحق عن
افق الملكوت والذي ذكره المحقق الطوسي رحمه في شرح الاشارات
اعتذارا عن الشيخ في المذهب هناك وقد تاه
في الشرح في ذلك بانه انه صنف ذلك الكتاب للقرار
لمذهب المشائين حيث اشترط في صدر التصنيف ذلك فعلم ان
تحقيق هذا المطلب لنفس كان وقفا على الدوائر لم تراه
احد من العلماء النظار المقتصرين على البحث في الادراك لولا ان

من الله به

من الله به على بعض الفقراء الراجين الى كتبه وشرح صدره
بقوة العزيز الحكيم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله **المقالة الثانية** في ان
العقل البسيط كل المعقولات وان النفس عند تعقلها الشي تتحد
بالعقل الفعال وما يرتبط بذلك ويتعلق به وفيه فصول
فصل في ان كل بسيط الحقيقة كل الاشياء الوجودية الا ما يتعلق بالنقائص
والاعدام ثم اعلم ان كل بسيط الحقيقة من كل وجه فهو بوحدته
كل الامور الا ما كان وجوده متحدا القوام من امر
شي ولا هو شي اخر فتركب ذاته ولو في العقل بحسب اعتبار
عنه التحليل وبيان ذلك انا اذا قلنا الالف مسلوب عنه الباء
او غير ذلك فليس ذلك من حيث انه [illegible] فانه في حيثيته
ان لم ان الا غير فلو كان من حيث انه الف الا [illegible]

لزم من تعقله أن يعقل ذلك السبب إذ ليس سببًا
مكتسبًا بل سببًا نحو من الوجه والوجه بالوجوه ليس بعدم
ولا قوة للشيء الذي لا يكون فيه تركيب فكل موضوع
هو مصداق للإيجاب على حمل مواطاة أو اشتقاق فهو مركب
فإنك إذا أحضرت صورته وصورة ذلك المحمول السلبي مواطاة
أو اشتقاقًا وجدت بينهما أن الشيء الذي صدق عليه الإيجاب أو غيره
سلبه عليه فتجد أنه ما يصدق على الموضوع أنه هو كذا غير
ما يصدق عليه أنه ليس هو كذا سواء كانت المغايرة بحسب الخارج أو بحسب العقل
فيلزم التركيب الخارجي من مادة وصورة أو الحمل العقلي فيلزم التركيب
من جنس وفصل ذهنية ووجه فإذا قلت مثلًا زيد ليس بكاتب
فلا يكون صورة زيد صورة ليس بكاتب وإلا لكان زيد
من حيث هو زيد عدمًا محضًا بل لا بد وأن يكون موضوع هذه
القضية مركبًا من صورة وأمر آخر به يكون مسلوبًا عنه الكتابة

من قوة الاستعداد

من قوة الاستعداد فإن العقل المطلق الذي يكون هو بعينه عاقلًا لشيء
آخر الذي لا يكون فيه تركيب من فعلية وقوة أخرى
ولا يجب للاعتبار العقلي فكل بسيط الحقيقة في كل الوجوه واجب
الوجود من جميع الجهات فهو تمام كل شيء على وجه أعلى وأشرف
والمسلوب عنه ليس إلا النقائص والقصورات وهو تمام الأشياء
وتمام الشيء أحق به وآكد له من نفسه وكذلك العقول من
المفارقات لصور عالم الطبيعة وقرينة الوجود الواجب
لكونها تامة وجميع الأشياء التي هي من المعلولات وكذا
حال كل عال بالقياس إلى سافل وكل علة بالقياس إلى معلولها نكته
وكذلك تمام بالقياس إلى ناقصه فالنفس الإنسانية تمام القوى الطبيعية
التي لها الجذب والدفع والإحالة والنفس الحيوانية تمام
القوى النباتية والطبيعية والناطقة تمام ما دونها ولكن هذا

هذا اضطراب عظيم كما فصلناه في تحقيق حقيقة المثل من ان
النفس انما تتعقل الاشياء باتحادها بالعقل الفعال المشهور في
كتب القوم من حكماء الدورة الاسلامية كالشيخ الرئيس ومن تخرج
عنده ان هذا المذهب كالذي سبق باطل فانه ايضا
قريب المأخذ من الاول فذكروا في ابطاله ان العقل الفعال
اما ان يكون شيئا واحدا بسيطا غير متكثر او امرا ذا اجزاء
والثاني والاول يوجب ان يكون المتحد به لا محالة بتعقل
واحد عقل جميع المعقولات لانه مادة للجميع وان كان
متجزيا بعضه لا كله وجب ان يكون للعقل الفعال بحسب كل تعقل
ممكن الحصول للاول جزء لا كل المعقولات الذهنية غير متناهية
فهو مركب من اجزاء غير متناهية مختلفة الحقائق والانواع
ثم كل من تلك المعقولات يمكن حصولها للانفس الغير المتناهية
فيكون

فيكون التعقل وتعدد التعقل مثلا شهد التعقل عمرو وخالد
يكون للعقل الفعال بحسبها اجزاء غير متناهية متحدة
بالنوع لا بتة وحدة ماهيات افرادها غير متناهية كل منها
غير متناهية متحدة بالنوع وهذا امر ما فيه من المحال
يلزم منه محال من جهة اخرى وهو ان تلك المتحدات
لا تتمايز بالماهية ولوازمها بل بالعوارض الممكنة الافتراق
ولا يجوز ذلك الا بسبب المادة والفعال لذاتها الخارجية وان العقل
الفعال مجرد عنها فاجزاؤها اولى بالتجرد فهي غير متمايزة
الا بالعوارض فهي غير متكثرة فالعقل بسيط وقد فرض
مركبا هذا خلف فالقول باتحاد النفس محال هذا ما ذكره
المتاخرون واليه اشار الشيخ في الاشارات بعد حكاية هذا
لمبطل المذهب بقوله وهؤلاء اما ان يجعلوا العقل
الفعال متجزيا قد يتصل به شيء دون شيء او يجعلوه بكاله

واحدا

واحدا به يحصل النفس كاملة وواصلة الى كمال معقولي ثم اقول
ان هذا المذهب كالذي مر قبله لما كان منسوبا
الى العلماء الفاضلين المتقدمين في الحكمة والتعليم فلا بد
ان يكون له وجه صحيح غامض يحتاج تحقيقه الى الجد البليغ
والفحص البالغ مع تصفية الذهن وتهذيب الباطن
والتضرع الى الله تعالى المتوحد بالجود وقد كنا ابتهلنا اليه
بقلوبنا ورفعنا اليه ايدينا الباطنة لا ايدينا الظاهرة فقط
وبسطنا انفسنا بين يديه وتضرعنا اليه لكشف هذه المسألة
وابتهالا طلب منجح لمح غير متقاعد حتى لاح علينا بنوره
الساطع وكشف عنها بعض الحجب والموانع فرأينا العالم العقلي
موجودا واحدا مشتملا على جميع الموجودات التي في هذا العالم
على اختلافها ومنه بداؤها واليه معادها وهو صورة المعقولات
وكل الماهيات من غير ان يتكثر ويتجزى ولا ان ينقص
بفقد شيء

لفقد شيء منه ولا ان يزداد برجوع شيء اليه واتصاله به
وليس هنا موضع اثبات هذا الحكم وشرح احواله والذي ينبغي
ان يذكر هيهنا انه ينكسر به صولة الكفار المنكرين لاتحاد النفس
مع العالم العقلي في ادراك كل معقول وينكسر به سورة
استبعادهم اياه عن سنن الصواب وهي من الامور الثلاثة الاول
انه قد تبين ان النفس اذا عقلت شيئا صارت عين صورته العقلية
وقد فرغنا عن اثبات ذلك بالبرهان وحللنا الشكوك الواردة فيه
ثم ان الصورة العقلية لشيء من الاشياء لا يمكن ان يكون من جهة ذاتها
صورة عقلية متعددة اذ كل امر واحد نوعي اذا تعدد
فهو لا بد ان يكون بالعوارض المادية والصورة العقلية المجردة
عن المادة ممتنع التعدد افرادها المجردة فقد ثبت ان
المعقول العقلي من جهة نوعه لا يمكن ان يكون الا واحدا

واحدا عقليا وان عقله الف عاقل والثاني ان الوحدة
على انحاء شتى ووحدة العقول ليست عددية اي مبدا الا
عداد كوحدة الجسم ووحدة السواد ووحدة الحركة
وغيرها من الامور المادية بل وحدة العقل شبيهة بالوحدة
المرسلة النوعية والفرق بين الوحدتين العددية وغيرها
ان الوحدة التي في الماديات كوجودها تقبل الزيادة
والنقص واي محدث اذا فرض مثلها كان غيرها وصار
المجموع اعظم واكثر من احدهما وكذا السواد اذا لبس لها
في اثنينيتها لكان واحد منهما في وحدته وهذا بخلاف الوحدة
العقلية فانا لو فرضنا وجود صورة عقلية متماثلة
مثلا كان حال الواحد في وحدته كحال ذلك الالف
في كثرته مثل ذلك معنى والثاني بالذات ان فانك

اذا اضفت

اذا اضفت الى هذا المعنى معنى شاملا للحقيقة النوعية لعلة تجرده عن
الزوائد لم تجد فيه ما يوجب الا كما تجد الاول في وحدته ولهذا
نذكر في مباحث ان المعنى النوعي المكثر في الافراد الخارجية بحيث
اذا اخذ في غير كل فرد منه الامور الزائدة المشخصة للافراد يحصل
في النفس منه صورة عقلية ثم اذا اخذ في فرد اخر مباين لذلك
الخارج عما يزيد على ماهيته المشترك لم يتأثر النفس منه باثر اخر غير
الاول والى هذا المعنى اشار صاحب التلويحات بقوله وكلما فرضته ثانيا
فاذا نظرت اليه فاذا هو هو فانه لا يتميز في صرف الشيء
الا اثنان ان العقل البسيط هو كل الاشياء المعقولة التي يتحد بها وحده
واحد وذلك مرتبانه ومعنى كونه كل الاشياء المعقولة ليس ان ذلك
الاشياء بحسب انحاء وجودات الخارجية الخاصة بواحد منها حاصل
بمجموعه فان ذلك معلوم الاستحالة لكل من له ادنى معرفة فان

فان الحقيقة الفرسية لها وجود في الخارج مع لواحق غريبة من مقدار
ووضع ولون في مادة مخصوصة ولها ايضا حقيقة مخصوصة
مع لوازم ذهنية ومعاني ماهية لها موجودة بوجود ذهني عقلي
يتميز في ذلك الوجود عن الهاكرية ومغايرة ولذا ان
تفصلها الى تلك الاجزاء في العقل كان لعقل الحقائق
النوعية نحو من الوجود جامعا لما يتمايز في اشخاصها ويتكثر به
افراده ويتزاحم فيه تزاحما مكانيا او زمانيا كذلك لها
وجود عقلي مقدس تباين تباينا في المعنى والمفهوم فيكون الواحد منه
المعقول شيئا وفي النبات شيئا اخر حقيقة ومعنى بحسب الكل الواحد
الذي هو المراد انه يمكن ان يكون الماهيات المتكثرة
بحسب المعنى والمفهوم المتعددة في الخارج بحسب الوجود والكل موجودة
بوجود واحد عقلي ذلك الوجود بعينه جامع لجميع تلك المعاني

على بساطته

على بساطته ووحدته فاذا تقررت هذه المقدمات فنقول
ان النفس في شأنها ان يدرك جميع الحقائق الكونية ويتحد
بها اتحادا معنويا وفي شأنها ان تصير عقلا بسيطا وعالما
عقليا فيه صورة كل موجود عقلي ومعنى كل موجود جسماني على وجه
اعلى وارفع في نحو وجودها الجامعة لكمال المحسوسات الخمسة
تجتمع في حس واحد لها هو الحس المشترك مثلا اذ فرض ان يصير
وجه للصورة العرش العقلي في النفس وقد قررنا ان المعنى النوعي
في الشيء الواحد بالحد لا يمكن ان يكون متعددا بحسب الوجود العقلي
ولا بحسب المفهوم والماهية الا لامر زائد على وجوده العقلي ومفهومه
الكلي فالعرش العقلي الموجود في العقل الفعال لا يمتاز عن العرش
العقلي الموجود في جوهر عقلي اخر فرض كالنفس عند ما صارت
به عقلا بالفعل في جهة الحقيقة والمعنى فما في النفس وما في

وما في عقل الفعال من جهة العرض امر واحد هو وحدة
عقلية وقد مر ان النفس تتحد بكل صورة معقولة ادركتها
بالفعل فيلزم من هذا اتحادها بالعقل الفعال الموجود فيه
كل شيء من هذه الجهة لا من جهة ما لم يدركه من المعقولات
فيتحقق ان كل نفس ادركت صورة معقولة اتحدت مع العقل الفعال
اتحادا عقليا بتلك الجهة ولما كانت المعاني كلها موجودة في العقل
البسيط بوجود واحد من غير ان يتكثر فيه وهي حاصلة في الوجه [illegible]
في المواد الخارجية فكذا لا يلزم من صيرورة تلك المعاني في المعلول
الاخير كما في الخارج والحس والخيال متكثرة الوجود كون ما في
العقل منها متجزيا بحسب وجودها فيه بل وحدت فيه وجهات
متعددة في شؤون التجزية [illegible] ذلك لا يلزم من
اتحاد النفوس الكثيرة من جهة كمالاتها العقلية بالعقل الفعال

ولا يلزم

ولا يلزم منه ان يكون النفس من النفوس كل حال وكل فضيلة
ومن الكمال ما عليه ذلك فلا يلزم منه ذلك عن تحقق الوحدة
العقلية فوقها مع الوحدة العددية الا ترى المعاني العقلية
كالناطق والانسان والصاهل الكثرة بالمعنى الواحد الجنسي
كالحيوان ومع ذلك لا يلزم ان يصير معنى الحيوان بالحيوان
حيوان متجزيا ولا يلزم ان يصير كل حيوان نوعي او شخصي
جميع الحيوانات للاجزاء النوعية او الشخصية وذلك لان وحدة
الحيوان الوحدة العقلية فانها لا تابى عن اجتماع المعاني الكثيرة
فيها فالحيوان العقلي كالحيوان المرتبي الجنسي قد تتحد فيه الحيوانات
النوعية خاتمة في التخلص عما ذكرناه في كلام الفيلسوف المقدم
ارسطاطاليس في كتاب اثولوجيا ان العالم الاعلى هو الحي
التام الذي فيه جميع الاشياء لانه ابدع من المبدع الاول

الت

الاتم فيه كل النفس وكل عقل وليس هناك فقر ولا حاجة البتة
لان الاشيا التي هناك مملوة غنى وحياة كانها حياة
تغلي وتفور وتجري حياة تلك الاشيا من عين واحدة لا كانها
حرارة واحدة او ريح واحدة فقط بل كلها كيفية واحدة توجد
فيها كل كيفية وتوجد فيها كل طعم وقد ينبغي ان اختلاف
الحياة والعقول هناك لاختلاف حركات الحياة والعقل
ولذلك كانت حيوانات مختلفة وعقول مختلفة الا ان
بعضها انور واشرف من بعض وذلك ان من العقول ما هو قريب
العقل الاول ومنها ما هو ثان وثالث فلذلك صار بعض العقول
هناك الهية وبعضها ناطقة وبعضها غير ناطقة لبعدها عن تلك
العقول الشريفة واما هناك فكلها ذو عقل ولذلك صار الفرس
عقلا وعقل الفرس ولا يمكن ان يكون الذي يعقل الفرس
انما هو عاقل الانسان فانه محال في العقول الاول فالعقل الاول
لا يعقل شيئا لا عقل له بل يعقله عقلا نوعيا وحياة نوعية وكا
ولما كانت الحيوان

وكانت الحيوان الشخصي ليست بحيوان عام للحيوان الكلي فكذلك
العقل الشخصي ليس بعام للحيوان الكلي فاذا كان هذا هكذا
فالعقل في بعض الحيوان ليس هو عام العقل الاول وان كان
جزءا من اجزاء العقل هو بحري كل عقل فالعقل للشيء ٢
للشيء الذي هو عقل له هو الاشياء كلها بالقوة فاذا صار
بالفعل صار خاصا اخيرا بالفعل واذا صار اخيرا بالفعل
صار فرسا او شيئا اخر من الحيوان وكلما سلك الحيوان
الى السفل صار حيا دنيا خسيسا وذلك ان القوى الحيوانية
كلما سلكت الى السفل ضعفت وخفيت بعض افاعيلها فيحدث
فيها حيوان دني ضعيف واذا صار ضعيفا احتال له العقل
فيحدث فيه الاعضاء القوية لان قوته لما ضعفت الحيوان
الاظفار والمخالب وبعضها الانياب ونحو ذلك من

الى القوة فيه انتهى كلام الفيلسوف وفيه ما لا يخفى
الى ان التحقيق المشهور الصحيح ما ادعيناه وقررناه الآن
في بعض كلماته يحتاج الى التغيير حذرا عن عدم تفطن النا
ظرين به وقد شرحنا الكلام في الاسفار الاربعة وفيما
ما رامه بعض هذه الكلمات تركنا ذلك هاهنا مخافة
الاطناب واحترازا عن تهجم بعض الاذكياء ايضا في سمع
منهم بعض اصطلاحات ذلك الكتاب فهذا ان لفظ
القوة ليس هاهنا مع معناه المشهور بل كثيرا ما يطلق على ان
الاقتدار مع معنى كون الوجود الواحد بوحدته مشتملا
مع جهات ومعان كثيرة قد توجد بوجودات متعددة
متفرقة الجهات كالسواد الشديد اذا قيل انه وجد
فيه السوادات بالقوة ليس المراد بها ان تلك السوادات

فيه بالامكان

فيه بالامكان الاستعدادي فمن غير ان يكون موجودة وكذا
العقل البسيط اذا قيل انه كل المعقولات بالقوة ليس المراد
بالقوة المصحوبة للعدم بل كونها موجودة بوجود واحد عقلي
والى هذا المعنى اشار الفيلسوف بقوله العقل قد خرج من القوة
في هذا العالم واما في العالم الاعلى فالقوة فقط من الفعل وذلك
لان القوة التي في الجواهر العقلية لا تحتاج الى الفعل في شيء الى
اخر غيرها لانها تامة كاملة بذلك الاشياء العقلية الروحانية كما
درك البصر للاشياء الحسية والقوة هناك كالبصر هاهنا
واما في العالم الحسي فانه تحتاج الى ان تخرج الى الفعل والى
ان يدرك الاشياء المحسوسة ويعلم قشور الجواهر التي في
العالم وذلك انها لم تقدر ان تعقل جواهر الاشياء
ولقربها الى تجريد القشور فاحتاجت في ذلك الى الفعل فاذا

كان

كانت الجواهر محجوبة والقوى ممنوعة فعند ما تملك القوة
نفسها ولم تحتج في ادراك الجواهر الى العقل اشرق
ومنها لفظ الجزء ليس المراد منه كالاجزاء الخارجية ولا كالاجزاء
الذهنية ولا الاجزاء الحدية كالجنس والفصل بل المراد من اطلاق
الاجزاء على العقل كون العقل بحيث يكون متحدا مع المعاني اي الاجزاء
على وجه بسيط ومنها لفظ الحركة الى الشيء المراد منه الالتفات والتعلق
ومنها غير ذلك كما نبه هناك وستعرف في مواضع اخرى
الثالث جاز ان الاشياء كلها في العقل وفي العقل والعقل هو الاشياء
كلها واذا كان العقل كان الاشياء واذا لم تكن الاشياء
لم يكن العقل وانما صار العقل هو جميع الاشياء لان فيه جميع
صفات الاشياء وليس فيه صفة الا وهي للعقل شيء وذلك
انه ليس في العقل شيء الا وهو مطابق لكون ذلك الشيء شيئا اخر فان
قال قائل ان صفات العقل انما هي له لا لشيء اخر وليست

بمجاورة اياه

وليست بمجاورة اياه قلنا ان صيرت العقل كله او على ملاك
كن فيه صفته وصيرته جوهرا دنيا خسيسا ارضيا اذ
صار لا بمجاورة ذاته وصارت صفاته تامة فقط ولا يكون
شيء يفرق بين العقل والحس وهذا قبيح محال ان يكون هو
والحس شيئا واحدا فقال ايضا ان في العقل جميع العقول
والحيوان وذلك انها منقسم فيه والقسمة في العقل ليس بان
الاشياء هناك قائمة فيه ولا بان الاشياء ركبت فيه لكنه
جاعل للاشياء غير انها فعلها شيئا بعد شيء بترتيب ونظام دائما
٢ الفاعل الاول فانه فعل الاشياء كلها التي فعلها بغير وسط معا
في دفعة واحدة ونقول كما ان في العقل جميع الاشياء كذلك
كذلك في الحي الكلي جميع طبائع الحيوان وفي كل واحد من
الحيوان ايضا حيوانات كثيرة الا انها اقل واضعف من الحيوان

الذي

الذي هو اعلى ولا يزال الحيوان ينقل في الضعف الى الحد الذي يليه
الى ان يأتي الى الحيوان الصغير الضعيف القوة فيقف هناك
والحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على محمد وآله باطنا
وظاهرا ولقد وقع الفراغ من تسويد هذه الكراسة اشرف في
الليلة الثامن والعشرين من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٢٩٢
ولا العصر المبارك ٨ ٢١٥ ١٥ ٣٥

اعلم يا اخا الحقيقة ان المسئلة المرجحة هذه من غوامض مسائل الالهية والمقصد
الربوبية تأتى وحل الاحق الوصال وبلغ المنتهى كما ان المسلم ع
ملتفت للتحقق فيها حبا اليك بملاك التحقيق

اجمال ضرورى

مركزيا اخا الحقيقة ان الاعدام باسرها اعدام كالمعدومات باسرها معدومات
فى صرافة الليس المطلق ومحوضة البطلان الصرف فلا يحكم عليها
ولا يخبر عنها بشىء من الاشياء ولو بانها اعدام صرفة ومعدومات
مطلقة فلا يمكن التعقل فى ان الحكم عليها بانها موجودة او مؤثرة
بل بانها لا تكون موجودة ولا مؤثرة بالملاك فلا احكام عليها اثباتا ونفيا
ولكنه انفا انما فى وجوب المعلولات التى لها حكايات فهنا فى المدارك
لست اقول ان وجوب المعلولات لازم يحب بمقدار العلة الذى هو
خارج عن طرفيها بل اقول انه لازم فى ظرفها وانتقارها فلا تناقض
فى قول القائل المعدوم المطلق يمتنع الحكم عليه ولكنه انما اذا كان المطلق
ليستحيل للاخبار عنه ولكنه انما المهية ليست من حيث هى الا هى فاذا

فاذا نظر اليها بشرط ان يسلب عنها جميع ما هو خارج عن ذاتها
بتقدم سلب ما يخصه كيلا يصير السلب بقيد ايضا فرتبة حمل الاشياء
اليه اتى اذ هو تعبير عن كونها مصداقا عليها بسلب نقيض الوجود والعدم
عنها بسلب البسيط التحصيلي وكونها مصداقا عليها له تعبير عن كونها تقررها
المراد من حيث اذ النظر اليها بشرط انها متقررة
الى الوجود والعدم بسلبهما عن مرتبة ذاتها المتقررة بدون التقرر بها
متقررة به وليس لها ذلك التقرر الا بالوجود على حاله لا
حين الوجود بحسب الحمل الشايع الا على حالها اذ قبل الوجود
لا تقرر لها ما هو ما كان ام وجود فلا يحكم عليها بالكون
ولا بغيره من المحمولات فاول ما يمكن عنها واعتبار
لها انما هو بوضع التقرر بالوجود او غير الوجود ولا يكفي في ذلك
مجرد وضع التقرر بل مع قيام ما بسببها الى الوجود والعدم وكل
لصدق حمل شيء بعد وضع التقرر بذاته او من الحمل التقسيم مع
اعتبار امر زائد على ذاته خارج عنه منضم اليه او قياس ونسبة

فتدبر

قائمهم

فلها في عرضيته فاول الامكان في العرضيات ووصفه ليس
انما هو على مصطلح الرازي لا على ما هو المعروف في الشيوع
وليس صدق الوجود عليها كذلك على حالها ولكونه اعتباريا
صرفا فتنحصر افراده الحقيقية بافراد العقل وعليه لا يكون
صرفه عليها صدق الذاتيات اذ كل ما يصدق عليها بنفس
تقررها بلا اعتبار امر زائد فهو في ذاتياتها واول ما يتعلق
معاني الماهيات الموجودة كلها الى الوجود وهو كان
ومع فرض الانقلاب هذا المعنى موجود بمجال الاولي
فان الموجود بالحمل الشايع والوجود هو بعينه الموجود
به لكنه ليس وكان يصح ذلك كالحمل الاول هو نفس مفهومه
بلا اعتبار امر زائد منضم اليها فمع الاغماض عن الاعتبار
العقلي كون ما به الاتحاد في ذلك الحمل نفس ما به الاختلاف
لزم كون ذلك المعنى المعقول وجدانا له انه اذ هو الا كون

محمولة

مجعولة بذاته والا لزم الخلاف إذ المعنى المجعول بذاته والا مجعولة بالعرض
إذ المجعول بالعرض لا يعقل بدون وضع المجعول بالذات فيه اول
وجه امر خارج عن سنخ الماهيات يكون موجودا بذاته مجعولا
بنفسه واقتصر من ذلك الى ان القول لو كانت جهة
مصداق لمفهوم الموجود بذاتها وجب كونها موجودة بذاتها
فتكون واجبة بذاتها اذ لا تكون مجعولة بذاتها ولا بالعرض لها
وليتبين بذلك ان جهة لو كانت جاعلة بنفسها تكون
واجبة بذاتها فان الموجود بذاته والمجعول بذاته او اي علة
بذاته كلها امر خارج عن سنخ الماهيات والاعدام فهو
متصف حالها فلا وجود في الاعيان الا هو بنفسه موجود بذاته
جاعلا او مجعولا والماهية تابعة واما العلي الجعل بالذات
فيها بأنه اشكالية تختلج بعض الاوهام فهو وهم
تندفع ببيانه من حيث هو لطف [illegible] ولنشر اليه تحاله
منظورا اليه بالتبع وملحوظا بالعرض وملتفتا اليه على انه

آلة لتعرف

آلة لتعرف حال الاشياء فهي من الحيثية التي لا تتعد
بالمفهومية فلا يحكم عليه ولا به وحاله في الجعل حال سائر الادوات
والتصور لا من حيث انه اي الجعل مستقلا في النظر والالتفات
لكان من الماهيات التي عرفت وصفها فاثر الجعل اي
تجوهر ذات الشيء الذي هو الوجود فيتبعه الماهية فان
جعل الماهية [illegible] حمل بسيط [illegible] بالوجود او لا وبالماهية
ثانيا اذ اثر الجعل ليس تجوهر ذات الشيء بل جوهره
ذاته المقررة شيئا آخر وهذا ان تجوهر النفس اي واحد
غير معقول [illegible] ولا اره واذا ثبت ان الوجود
موجود بذاته والموجود بذاته والموجود بذاته جهة ذاته
بعينها جهة الموجودية فلو تكثرت تشترك كثرتها في ذواتها
في جهة وحدة اي انها كلها [illegible] وليست الجهة مغايرة لها

عوال

عنوان لها حكاية عنها كلها ووحدة العنوان والحكاية
ملازم وحدة المعنون والمحكي عنه والا فينجبر كون كل
معلوم حكاية وعنوانا عن كل كثرة اذ غاية ما يلزم
ذلك تباينها في ذاتها وشيء لعينها في انفسها وقد وضح
ان في التباين والتخلف لا يمنع عن ذلك ولما تحقق
الوجوه في اوائل هذا الكتاب وتبصر بالبرهان الذي ذكره فيه
في ذلك انها كسائر الطول الكلام ثبت ان الوحدة في
هو بعينها الكثرة فيها شيء وهو كثير بانه وحدته ووحدته
كثرته وهذا هو التوجيه الحاصر المحقق في الوجوبات كلها طوية
وعرضياتها لكن في الوجه الجاعل بذاته مع الوجوه المجعول بذاته
بحيث ان يكون وحدة وجوده اتم من هذه او الجاعل بذاته
لو لم يكن له في ذاته مناسبة تامة مع المجعول بذاته بها
مرتبة الخاصة به دون سائر المعلولات او لم يكن للمجعول

بذاته

بذاته مناسبة كذلك معه بها يكون مجعولا بذاته له دون غيره
لزم التخصيص بلا مخصص والمناسبة التامة الذاتية بين الشيئين
يدل على وحدتهما بالذات لا يقال لكن كون الجاعل جاعلا بذاته
غنيا عن المجعول بذاته والمجعول مجعولا بذاته مفتقرا اليه في نفسه
يدلان مع افتراقهما في ذاتيهما تمام الافتراق فهما اذن
بذاتهما متباينان تمام المباينة وعليه يلزم ان كمال المباينة
فهما لا يكونان الا في حقيقة واحدة بذاتها متكثرة بنفسها
ولكنه انما يدلان مع ان الجاعل بذاته بالذات فيه الى المجعول
بذاته تام في الوجود وشديد فيه وان المجعول ناقص و
ضعيف ومحتاج في تحققه اليه لا يليق ان الجاعل بذاته
تام المجعول بذاته وحدة اتم وان المجعول بذاته
نقص الجاعل بذاته وحدة انقص وهذا هو التوحيد
الخاص المتحقق في الوجوبات التي بعضها جاعل بذاتها
وبعضها مجعول بذاته اثباته التفريقية وفي ذلك

ومن ذلك تبيّن ان ليس للماهية اولوية ذاتية كافية في الوقوع
كما هو الحق في تشخيص الخلاف الواقع بينهم او غير كافية كما ظنّه
الفاضل القشاري في موضع الخلاف وجعل الاولى ضروري الاستحالة
وغفل عن ان ما تمسكهم البرهان على استحالة الاولى لا الثانية او قد
علمت انه ليس للماهيات في انفسها تجوهر ولا تقرر ولا حكاية واقتضاء
فكيف يتصور لها اقتضاء الاولوية بذاتها كافية او غير كافية واستناد
لوازمها اليها انما هي من جهة ان امتناع الوجود لها اولى و للوازمها
ثانوي وتبعية لوازمها بلوازمها من اجل ذاتها وليس امتناع الوجود
للوازمها كذلك مع ان الاولوية صفة ثبوتية فكيف تقتضيها
الماهيات ليس لها ثبوت ولا تقرر في ذاتها وعنوان التقرر انما هو تا
خارج عن ذاتها ولازم لها بها فثبوته لها مفتقر الى جهة خارجة
على انها قبل الوجود معدومة والمعدومات بما هي معدومات كالاعدام
بما هي اعدام غير متمايزة لا بذواتها ولا بصفاتها وتمييز البعض
من غير المعدومات

من غيرها الممتازات وتخصيصه باقتضاء اولوية العدم وبعض اخر
باقتضاء اولوية الوجود وبعض من ذلك ان تخصيص باقتضاء اولوية العدم
من الوجود وبعض اخر منه ببعض اخر منه تخصيص من ذلك التخصيص فان
خروج ماهية الممكن من حاق الوسط الى الوجود كخروجه منه الى العدم
انما هو بمرجح خارج عن ذاته محوج لها اليه **مسئلة** بحث
لغوية وفلسفة تحقيقية فلا بد وان
وجود الماهية بذلك المرجح الخارج بان يشبه بحيث جملة ما عدا جهاتها
يتحقق جميع ما يتوقف عليه وجودها في خروجها من حاق الوسط ومرتبة
الاستواء الى الوجود او يجب عدمها ويمتنع وجودها في خروجها
منه الى العدم اذ هي ما دامت في حدود الامكان لم يتخصص وجودها
ولم يتعين لا بالنظر الى ذاتها ولا بالنظر الى امر خارج عن ذاتها
فان ذلك الخارج اذا لم يرجح احد طرفيها ولم ينته الى حد الوجوب

بل مع رجحانه لانه كان طرفاه لاجل المرجح ممكنا بالنظر الى ذاته
الماخوذة مع ذلك الرجحان فلم يتعين ولم يبطل لا وجوده ولا عدمها
يكون باقية على امكانها مع فرض اولوية احد طرفيها من خارج
فان قلت لو كان هو كون الماهية مصروفا عليها سبب الاقتضاء
ولا جاز ذلك يكون بعينه الى مرجح خارج فاذن مع فرض ذلك
المرجح الخارج يقف عليه الاقتضاء الى مرجح خارج بحالها والاستواء
الطرفين لم ينتف بالنظر اليها اصلا وان اشتغل بالنظر الى ذاته والا
الخارج لفرض الاولوية عنها واذن صارت الاولوية استواء النسبة
اثباته له لكن الخارج و بالنظر الى استواء النسبة بالقياس اليها
والاستواء ملازم للامكان الذي هو علة للافتقار مطلق المرجح باق
بحاله ومع فرض مرجح اخر ينتظم اليه ويعود الكلام اليه فان
انقطع به اتصاف تعين احد طرفيها وامتناع تقابله فالمطلوب
حاصل والا فتسلسل لا الى

حاصل والا تسلسل لا الى حد ومع تحقق سلسلة غير متناهية من المرجحات
الكلام تمامها كالكلام في واحد منها فيعود طلب المرجح الى ان
يتحقق سلسلة اخرى غير متناهية والكلام في تمامها ايضا كالكلام في
تمام الاولى وهكذا فان لم ينته الى مرجح يكون حاله ما وقعت
كانت الماهية باقية على حالة الاستواء ولم يترجح احد طرفيها على
الاخر فاذن الممكن ما لم يجب في الحقيقة لم يوجد وما لم يمتنع لم ينعدم
وقد عبروا عن هذا الوجوب بالوجوب السابق وعن هذا
الامتناع بالامتناع السابق وبازاء الاول الوجوب اللاحق
وهو الوجوب بشرط المحمول وهو الوجود منها وبازاء الثاني
الامتناع اللاحق وهو الامتناع بشرط عدمه تتمة ووجه
في كلمة نفيسة فالوجوب بل كل ما هو من غيره ذات
الماهية اذا اخذت في حيث هي ولا يكون انصافها لوازمها

بالمعنى المصطلح والا بغيره فهي عوارض الوجود وعوارض الوجود
علمت الوجود من حيث الذات الحقيقية والالهية والاثر غيرها
باعتبار المعنى والمفهوم بمعنى ان الفاظها كلها واحدة بحسب الحقيقة كثيرة
بحسب العنوان والحكاية اقول ان حيثية واحدة اي حيثية
الجمع وذلك ان الماهيات في انفسها ليست واحدة لها
وليست الا التي لوازمها واقتضائها الوجود او لازم لها
مستحيل كما علمت فلو لم يكن الوجود متصفا بها بذاته لكان
الاقتضاء بها بالضميمة وهي الاكمول عنها والالهية اذ الحيثيات
التقييدية راجعة بوجه الى الحيثيات التعليلية واللازم من
وجودها وعدمها وكون الماهية والعدم حيثية تعليلية لتلك
الاوصاف الوجودية غير معقول والانضمام ولا تقييد
من الحقائق المتقابلة مقوما بدي من الاعتبارات فاذن تلك
الضميمة

بالضميمة اي وجودي الوجوب فهذا الكمال الوجود بذاته
مصداق لها بحيثيته حيثيتها تعالى شأنه وتقدست ذاته
فاذا ثبت واحد من تلك العوارض للوجود بالوجود وجود
على الاطلاق فهو ثابت لجميع الوجوب للتوحيد
الخاص كالوحدة بالاطلاق فاذا ثبت له بالوجود وحدة
فهو مخصوص به لم يتجاوز عنه كالوحدة الحقة المسماة
بالحقة الحقيقية ومعنى القول ان تلك الاوصاف الكمالية
والنعوت الكلية المسماة بعوارض الوجود مطلقا ان
مطلقها ثابتة في وجوب الوجود مثل الحدوث والمحبوبية
والكثرة والعلية الصدورية والمبدئية والوحدة الجنسية والوحدة
النوعية والوحدة الذاتية وجميع اقسام الوحدة ايضا
الحقيقة والامكان الوجودي والوجود بالغير ومطلقه

لذاتها فيه كالعلم والقدرة والحياة والارادة والسمع والبصر
والقدم الذاتي والازلية والوجوب الذاتي ومطلق الوجوب
وغير هذه مما يليق بها وبعض هذه يعرض الوجود بما هو وجود
على الاطلاق فاذا ثبت عروضه للوجود بما ثبت عروضه
لسائر الوجودات بما هي وجودات للاشتراك المعنوي
والتوجيه الخاص وبعضها يعرض للوجود بما هو صرف وبحت
فيختص بالواجب الحق تعالى وبعضها يعرض للوجود الامكاني
بما هو وجود امكاني على الاطلاق فاذا ثبت عروضه للوجود
الامكاني ثبت عروضه لسائر الوجودات الامكانية
للاشتراك الجنسي في الوجود الامكاني وبعضها يعرض للوجود
الامكاني باعتبار وجوده الرابطي مع صاحبه الامكان فيسري عروضه الى
الوجودات المشتركة في ذلك الحد ومحال القول الى العارض

وعلى هذا بما يليق

وعدمه تابعا لسائر الى عدمه هو اشراق نفس الحق المعروض
فاول الوجوب السابق انما هو بعينه وجود العلة المقتضية
وهو بعينه ايجاد العلة المعلول بهويته الخاصة به في مرتبة اقتضائه والوجوب
الاحق على وجود المعلول وهذا لا ينافي عدم كون الوجوب
صفة عينية وانه من المعقولات الثانية بل انه حال احد
جهة للقضية من الكيفيات الحاصلة للعقل العقلي الحملية باعتبار
حال النسبة والتقدم الذاتي مكافئ مع الذات اقتضاء وهو مع الايجاب
وهو مع الوجوب وهو مع الايجاد وهو مع الوجود فهو
ما يحكم به العقل حال تحليله النظر من مرتبة الماهية الى مرتبة الوجود
في بعض تحليلاته وجعله الماهية موصوفة به ولا اذا حرك النظر
من الوجود الى الماهية وهو المطابق لما هو في الواقع فحكم بانها
ولوازمها مجعولة بجعله وهو مجعول بذاته والحكم بانها المعقول الى

عين ذاته كما انه بمبداء للفاعلية علي ذات الباري وكل
اثار غير الايجاد جهة توحيدية وشؤون ربوبية فلا دخل
في الوجود استقلالا ولا جعلا استبدادا الا لواجب الوجود جل جلاله
اذ المعدوم كالعدم لا يحكم عليه ولا به والماهية ليست من حيث هي الا هي لا موجودة
ولا معدومة ولا شيء من الاشياء الخارجة عن ذاتها اعني ان
تلك الحيثية واجدة الا لذاتها وذاتياتها فكون الشيء ذا
النسبة الى الوجود والعدم والايجاب والا ايجاب
والايجاد والا ايجاد والايجاب بدون الوجوب كالايجاد
بدون الوجود غير معقول بل الايجاد فرع الوجوب والثاني
تبع الوجود بل الكلي واحد الحقيقة فلو كان لها ايجاب بذاتها
او ايجاد بنفسها لانقلبت حقيقتها ولو لم تقدر ترجح الايجاب
او الايجاد مع تساويه مع نقايضها في مرتبة ذاتها لزم الترجيح

بلا مرجح

من دون مرجح والوجودات الامكانية محدودات بذواتها
والمحدودات بذواتها جهات ذواتها باعيانها جهات
الارتباط الى ابائها فحقايقها حقايق تعلقية وحيثيات ذواتها
حيثيات ارتباطية فتعلقها فقرها بدون المتعلق به كتحققها
بدون المرتبط اليه غير معقول فمن ساعد النظر على تعلقه
بذواتها وارتبطت اليه بانفسها لكانت الذوات ثابتات
الاثبات فاقدات الاثبات والايجاب فرع الوجوب
بل عينه والايجاد تبع الوجود بل نفسه فكيف يتصور لما لا وجوب
ايجاب ولا وجود له ايجاد فلو كان لواحد منها ايجاب استقلالي
او ايجاد لحسبه اذا لزم انقلاب الحقايق التعلقية الى الحقايق
الاستقلالية والذوات الارتباطية الى الذوات الاستقلالية اذ
وهو كما ترى فلا ريب توحيدي وبحقيق تحكيمي فحج الملك

مجمع الآثار فعال الف لفتة من المبدعات كالآثار الصادرة من المحركات
والمكونات تنتهي الى افاضة القيوم المطلق جل سلطانه وايجاباتها
وايجاباتها وتاثيراتها بحيث لا شئ منها شئ مستقلة في
مرتبة المطلقة وفياضية الى نه مستغرقة في ايجابه العمومي
وايجاده الشمولي منه رحمة تحتها منه محجة فيها فلا ايجاب مغاير
لايجاده ولا ايجاب يباين عن ايجابه ومع ذلك لكل
مرتبة مرتبة من مراتب الوجود ودرجة من درجات الموجود
بما هو موجود حكم يخصه واثر يترتب عليه واثرها الغائية مجعولة
له نعم لا لكن بواسطتها كما ان انفسها مجعولة له نعم ولا لكن
بعضها بلا واسطة وبعضها بتوسط البعض اخر لتوسط لا المعرفة
الا الى رفول الراسخون كيف لا وفيه علم الجود وجود مباشرة
تامة كاملة لكل واحد من الابعاد بذاته والمجعول بذاته

مع صاحبه

مع صاحبه فلو صدرت الكثرة المكانية عن الواحد الحق لوجد من ذلك
واحد من امرين فاما ان يكون هو باقيا بالنفي فانه من صرف
ونسبه ويكون كل لكل الاشياء كلها نسبة بالمناسبة الى كوكفاها
اذن لزم صيرورة الكثير واحدا اذ الانتساب بذاته للواحد بالذ
واحد ولا سيما الواحد بالوحدة الصرفة لا يكون الا واحدا اكلما
فرضته ثانيا فاذا التفتت اليه فهو هو ولكنه اصير ورة المشبه
منزها اذ مرتبة الكمال عنه ذلك في التنزه اما ان من شانه ان يفيض
الدول وهو منزه عن الحد لتي اي لا انها ولو التقدير تعالها
بحالها من الكثرة للزم صدور الكثير من الواحد بالوحدة الحقة الحقيقية
ولا ان تكون هي باقية بحالها في ذاتها من الكثرة والنسبة ويكون
بو تعم ت سالها بذاته اذن لزم صيرورة الواحد كثيرا اذ
الانتساب بذاته للكثير بما هو كثير كثير في ذاته ولكنه اصيرورة

صيرورة المنزه مشبها والمقيد مطلقا نعم بالمرة من الوحدة
للزم كون الواحد بما هو واحد متعددا والكثير بما هو كثير فان يستحيل
ان الاثر الثابت لكل دان وما هو اثر للعالي او الحقيقة
في مرتبة ولا شك ويستلزم معنى هذا التوسط فانتظر للعقول
الرفيعة افعال كريمة وللنفوس القدسية اعمال رفيعة وللطبايع
الجسمانية آثار خسيسة لكن ما ينتاب عالمه ونشأته فعل
بعضها فاعلية الهية فله الافاضة والاضافة فيكون فاعلا
بمعنى ما منه الوجود وفي بعضها فاعلية استتباعية فيكون فاعلا
بمعنى ما به الوجود وفي بعضها فاعلية طبيعية فيكون في شأنه اعداد
المواد وتحريك الاجسام وقد يجتمع الثلث في الانسان من جهة واحدة لا لكن
القياس الى اثر كل جزء بنحو التبعية لا الاستقلال بنحو التقيد لا
والاطلاق فلا استقلال الا للقيوم الحق المتعال صراحة

ثم تنبيه

صراحة ثم تنبيه ولانه تشبيهية واذنه بان
وذلك ان الاشياء كما لها من عوارض الموجود بما هو موجود
فانتهاؤها الى الوجود فاحدس من ذلك انه تنوع الوجود
الوجود وتكثره بكثرته وتطلقه باطلاقه وتقيده بتقييده وبكون
صرفا لصرافته فمنزها بتنزهه مشبها بتشبهه فالكل بالكمال الاول
هو الوجود الصرف المنزه عن الاطلاق والتقييد المسمى بالشأن
طائفة بالوجود البحت وبالوجود بشرط لا والاشياء المطلق
هو الوجود المطلق الذي لا يأبى عن التقييد وهو المعروف عند طائفة
بالوجود لا بشرط وعند اخرى بالفيض المنبسط والنفس الرحماني والاول بل
الثاني والحق المخلوق به وغير هذه والاشياء والاسماء المقيدة
هو الوجود المقيد المحدود بحد خاص من اقسام الوجود المسماة
بالشمول الذاتية للوجود العام الذاتي كالماهية المتصفة بالشرور

العرضية في فتوحية الروح وكثرة بحكم أن الأكوان
وحقيقة واحدة له درجات بعضها فوق بعض في سلسلة تنقطع
إلى أن تنتهي إلى الأكوان فوقه الأكوان وبعضها أسفل من البعض في
سلسلة النزول إلى أن يصل إلى الأكوان السفلى التي هي الأجسام و
الأجسام السفلية صعودا ونزولا مستقلات بوجه ومتصلات بوجه آخر
وكل عال منها في طول السلسلة شديد قاهر وكل دان ضعيف
مقهور عليه والضعيف المقهور عليه هو الشديد القاهر بعينه
بنحو الصعود والشديد القاهر هو الضعيف المقهور عليه بنحو النزول
والقاهر كثرة المقهور عليه وحدة التام والمقهور عليه وحدة القاهر
وحدة الأشخاص الإنسانية جوهرة كنهها الربوبية التوحيدية
ظاهره في باطنه وباطنه في ظاهره ووجه الشيء طارده وشيء
ذاتيه وحكايته وعنوانه وظله وعكسه وأثره العكس بعينه أثر مكرم
الأكوان بوجه النزول وفي مرتبة العكس ولا تغفل أن العكس
٧ على

بأمر الكل مستهلكة لدى حول العكس مستغرقة في إحاطة طوله لا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثم ابتدأت وتشبثت
الاستظهار إلى قوله سبحانه ما رميت إذ رميت ولكن الله رمى
وإلى قوله سبحانه ما أصابك من سيئة فمن نفسك مع قوله قل
كل من عند الله وإلى قوله سبحانه قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل
بكم مع قوله الله يتوفى الأنفس حين موتها كيف ورد النفي
والإثبات مع فعل واحد وإلى قوله قاتلوهم يعذبهم الله
بأيديكم كيف نسب فعل واحد إليه ثم وإلى عباده فانتسب سبحانه
٢ الفعل المرتب مع فاعليه لنفسه لعدم استقلالهم وأمرهم
بالمقاتلة المترتب عليها الفعل لنسبة الفعل الحقيقي إليهم وترتبه عليهم لكن
فموقع النفي بعينه هو موقع الإثبات كموقع الإيجاب والفعل صادق
مطابق للواقع لكن بجهتين ونظرين مختلفين لا يفرق بينهما

الا ان جلا الغمام البصر فيه الغين رق الزجاج ورقت
الخمر فتشابها وتشاكل الامر فكانه خمر ولا قدح
وكانه قدح ولا خمر فمن كان له نظر واحد صار اما ثنويا
واما وثنيا فجعل اهرمن شريكا ليزدان واما اشعريا فجعله
سبحانه مباشرا للحركات والتحريكات وسلب فاعلية
المبادي الطبيعية المتغيرة الجسمانية وجحد الذوات الثابتة محدثة
والجواهر الكريمة من العقول القدسية والنفوس الزاكية معطلة بل
ابطل الحكمة الالهية المحكمة والشريعة النبوية المستحكمة واما
معتزليا فجعله سبحانه في قيوميته محدودا واثبت له شركاء
في فاعليته الاستقلالية وخلافة الاستبداد بل قال ان
من شعور بانقلاب الحقائق الامكانية الى الوجوب الذاتي
القدرية مجوس هذه الامة وهؤلاء كالطبيعيين والدهريين
قرر دقيقه سبحانه

فقرر دقيقه سبحانه وحده ووصفه بان قول هؤلاء افحش
فضاحة من ردي الطبيعيين والدهريين فانهم قرروا دقيقه سبحانه
صريحا بلا دهم بل ارض لوازم رديهم الباطل نظرا الى ما تقرر من ان
لا اثر للعدم بر ... بان لا تقدر ... لا يحرك الا الذي هو اقتضاء
ولا تنهيوا فجعل يده سبحانه مغلولة قالت اليهود يد الله مغلولة غلت
ايديهم ولعنوا بما قالوا فعليك تفتح العينين وجمع قوى جنان
القلم بما هو كائن وقوله سبحانه كل يوم هو في شان لساني ٢
لا جبر ولا تفويض بل امر بين الامرين فادح على الذين
صد الابطال والتشبيه لا حول له وقوته ... واقعه لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا اله الا الله القيم للامور مطابقة
وصفاتها ... هذه البيان فاعلقه نعم للاشياء ومشيته
وارادته واستنباط فعله وشمول فيضه وسعة رحمته و يزول

كتابخانه مجلس شوراى ملى

الهاته في منازل افعاله دفعا بجز آثاره وما علته النفس لقواها
والعبه عن قواها اية من ابيات فاعلته وحكاية من حكايات
جوده وافاضته بوجه وان كانت من مراتب فيضه بوجه
اخر فيليك بتطبيق الحكاية للمحكي عنه والاية لذي الاية مفصلاً
بعد اثبات وحدت لذات افعال اماري الشمس في المرايا
والنفس في القوى والى هذا الانطباق يشير اشاره اجمالية قول القائل

حق جان جهان است جهان جمله بدن — اصناف ملائكه قواى
اين تن — افلاك وعناصر ومواليد اعضا — توحيد اينست
ودگرها همه فن — وما اهلك في ذلك تضاعيف ما بيناه
فاحسن تدبرها كلها ثم الحمد لله الذي هدينا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدينا الله تمام شد

[illegible]

١٦٣

١٦۴

١٦٣

١١٩٩

خطی ا